وثائق تأمينات الحياة والآثار السلبية للتضخم فى ظل إتفاقيات الجات GATT وإستراتيجيات المنافسة لشركات التأمين

د٠ محمد فؤاد محمد محمد حسان (*)

(*) دكتور/ محمد فؤاد محمد محمد حسان

حصل على بكالوريوس تجارة من قسم المحاسبة – كلية التجارة – جامعة القاهرة، عام ١٩٧٠، ثم حصل على بكالوريوس تجارة من قسم الرياضة والإحصاء والتأمين – كلية التجارة – جامعة القاهرة، عام ١٩٧٨، وعمل معيداً بقسم الرياضة والإحصاء والتأمين – كلية التجارة – جامعة المنوفية، ثم مدرساً مساعداً فمدرساً، وحالياً أستاذاً مساعداً بنفس القسم والكلية، وقد حصل على الماجستير والدكتوراه فى فلسفة التأمين من جامعة أسيوط، وله أبحاث منشورة فى مجال التأمينات العامة وتسويق التأمين والتأمينات الإجتماعية واستثمار أموال شركات التأمين، وأبحاث غير منشورة فى تأمين الحريق.

ملخص البحث

إن ظاهـــرة التضـــخم تغـــير بطـــريقة عشوائية ومجحفة المراكز الإقتصادية والمالـــية لأفراد المجتمع فيتأثر بها الكثرة خاصة الأفراد محدودى الدخل، والنتيجة مـــزيداً مـــن التضـــخم وتوالى إرتفاع المستوى العام للأسعار، فيعتبر التضخم عبأ مرهقاً لأى إقتصاد وممزقاً له، ومما لا شك فيه سوف يتأثرون حاملى وثائق تأمين الحياة بتلك الظاهرة والتى نحن بصددها.

فقـــد كان لتطور العلوم الرياضية والإحصائية والإكتوارية وأيضا الإقتصادية فـــى إرساء صناعة التأمين على أسس علمية دقيقة، وخاصة عند تناول مشكلة أثر التضخم على وثائق تأمين الحياة فى ظل إتفاقيات الجات.

وقـــد ثبـــت بالبحـــث والدراسة عدم وجود سياسة واضحة تنظم تحديد وتنفيذ الـــبرامج التأمينية فى ظل التضخم بما يخدم أهداف المستأمنين وشركات التأمين فى نفـــس الوقـــت، فـــإن إصـــدار بعض وثائق تأمين الحياة المطورة والوثائق الأربع المقـــترحة بالبحث سوف يحد من الآثار السلبية للتضخم، ويزداد تباعاً إقبال جمهور العمـــلاء علـــى ذلك لإحساسهم بالرضا عن تأمين الحياة وإنخفاض معدلات الإلغاء ومعدلات التصفية بالنسبة لشركات التأمين.

Abstract

The phenomenon of inflation will be change with random way the economic and finance situation of personal limited income, that will be effectiveness to huge level of prices, the improvement of Mathematics, Statistic, Lactury and economy construct insurance industry on scientism supports.

That prove with discussion do not found politics for organization to definition and carrying out the insurance programs under the phenomenon of inflation, It must be service the aims of insureds and insurers at the same time with GATT agreements.

Some countries have been more or less successful in slowing inflation with official stabilization policies higher interest rates, increased taxes, and reduced public spending.

Some policies of life insurance appear with development and suggested four policies in research, that will be limit through negative effects to inflation, that will exaggeration request of persons, and decline the rate for cancel and clarification through insurance companies.

المبحث الأول
الإطار المنهجى للبحث

مقدمة.

١- المشكلة موضع البحث.

٢- أهداف البحث.

٣- أهمية البحث.

٤- فروض البحث.

٥- حدود البحث.

٦- أسلوب ومنهج البحث.

مقدمة:

يهتم تأمين الحياة بصفة خاصة الأخطار التى يتعرض لها الفرد وتصيبه فى شخصه، فالوفـاة وإن كانـت تمثل أمرا حتميا بالنسبة لأى فرد إلا أن عدم التأكد بخصوص الوقت الـذى تحـدث فيه يمثل خطر يجب على الفرد الاحتياط منه، فحدوث الوفاة فى سن مبكر يعـرض من يعولهم الفرد للعوز والفاقة نتيجة لفقدهم عائلهم، وقد تميز تطور تأمين الحياة والأساليب والطرق التى اتبعت فى اختيار المؤمن لهم وتحديد الأقساط بأربع مراحل مرت بهـا صـناعة تأمين الحياة وتبدأ المرحلة الأولى بالفترة التى اتسمت بالمساواة الكاملة بين الأعضـاء فى تحمل الخسائر التى تحدث بدون أى تفرقة بين عضو وآخر لاختلاف السن أو الجنس أو أى من العوامل الأخرى التى تؤدى إلى اختلاف درجة الخطورة، وكان قسط التأمين فى تلك المرحلة يمثل نصيب العضو من الخسائر الفعلية، ويحصل من العضو عن ظهـور الحاجة إليه أى بعد تحقق الخطر، وقد تميزت المرحلة الثانية عن المرحلة الأولى فى أنه تم أخذ بعض العوامل التى تؤثر فى درجة الخطورة فى الحسبان مثل السن والحالة الصحية وبالتالى اختلف قسط التأمين من فرد لآخر وإن كان يلاحظ فى هذه الفترة بساطة الأسـاليب الـتى أتبعـت فى تحديد درجة الخطورة وكيفية حساب تأثيرها على تكلفة عقد التأميـن، أمـا المـرحلة الثالثة فقد كان لتطور العلوم الرياضية والإحصائية والإكتوارية وأيضـا الإقتصادية فى إرساء صناعة التأمين على أسس علمية دقيقة، وخاصة عند تناول مشكلة أثر التضخم على وثائق تأمين الحياة، وأخيرا المرحلة الرابعة، مرحلة إتساع نطاق تجارة الخدمات الدولية فى السنوات القادمة، فتدخل شركات التأمين فى المرتبة الثانية فى منظمات الخدمات المصرية بما يعكس إستراتيجيات المنافسة لمنظمات الخدمات المصرية بصـفة عامـة، وشـركات التأمين بصفة خاصة فى مواجهة إتفاقيات الجات فى الأسواق العالمية والإقليمية والمحلية.

١- المشكلة موضع البحث:

تعتـبر ظاهـرة التضـخم مـن أشد الظواهر تعقيداً فهى ظاهرة ذات طبيعة مركبة نقديـة وإقتصادية وإجتماعية، فضلاً عن كونها ذات أبعاد إقتصادية وإجتماعية وسياسية

قـد تكـون نتائجها خطيرة خاصة ما إذا استشرت فى هيكل الإقتصاد القومى. فهى تغير بطـريقة عشـوائية ومجحفة المراكز الإقتصادية والمالية لأفراد المجتمع فيتأثر بها الكثرة خاصـة الأفـراد محدودى الدخل، كما أن التضخم ذاته وهو محصلة عوامل عديدة ذات طبـيعة نقديـة وإقتصادية وإجتماعية وسياسية، يعمل على تقوية العوامل التى كانت سبب وجوده، والنتيجة مزيداً من التضخم وتوالى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهكذا تظهر وتستمر الدائرة المفرغة للتضخم(١).

فيعتـبر التضخم عبأ مرهقا لأى إقتصاد وممزقا له، إذ يقع هذا العبء على الأفراد كمـا يقـع على الشركات ويمكن أن يكون تأثيره واضح إذ يعاقب أصحاب الدخول الثابتة وأيضا أصحاب الإستثمارات الكبيرة ذات الأصول القابلة للإستهلاك، وعادة يكافئ المدين علـى حسـاب الدائـن. ومما لا شك فيه سوف يتأثرون حاملى وثائق تأمين الحياة بتلك الظاهـرة والـتى نحن بصددها، فيتناول الباحث ظاهرة التضخم وأثرها على وثائق تأمين الحـياة بالدراسة والتحليل لإيجاد وسائل علمية وعملية لتقليل الآثار الضارة الواقعة على هؤلاء المستأمنين بسبب التضخم وتحقيق العدالة الكاملة بين المستأمن وشركات التأمين.

٢- أهداف البحث:

تتمثل أهم أهداف البحث فى الآتى:

- دراسة تحليلية لظاهرة التضخم.
- دراسة وثائق تأمين الحياة فى السوق المصرى والسوق الخارجى.
- اقتراح التوصيات والأساليب لعلاج مشكلة آثار التضخم على وثائق تأمين الحياة.
- دراسـة أثـر اتفاقيات الجات على تحرير تجارة الخدمات التأمينية مع تحديد موقف مصر من تحرير تلك الخدمات.

٣- أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من الجانبين التاليين:

٣/١- الجانب العلمى :

تـأتى الأهمية العلمية للبحث من خلال إضافته كدراسة متخصصة تبنى على أسس علمـية لـتقديم علاج لمشكلة آثار التضخم على وثائق تأمين الحياة، بما يمكننا من إدراك التطور المستقبلى والاستثمارى لخدمة أهداف التأمين من جانب كل من المؤمن والمستأمن على حد سواء فى ظل اتفاقيات الجات.

٣/٢- الجانب التطبيقى :

تتـبع الأهمية التطبيقية للبحث من إمكانية الاستفادة من النتائج التى يتم التوصل إليها فـى توجيه وتطوير النشاط التأمينى بعملياته وأنشطته المتتابعة بما يمكن من الاستفادة منه باعتباره استثمار توجه إليه شركات التأمين والمستأمنين جانبا من مواردهم المادية وبالتالى يجب أن يتحقق منه العائد المناسب.

٤- فروض البحث:

يعـتمد هذا البحث على إثبات مدى صحة الفرض القائل "عدم وجود سياسة واضحة تـنظم تحديـد وتنفيذ البرامج التأمينية فى ظل التضخم واتفاقيات الجات بما يخدم أهداف

المستأمنين وشركات التأمين فى نفس الوقت".

٥- حدود البحث:

سوف يتم إجراء هذا البحث فى إطار المحددات التالية:

٥/١- تقتصر الدراسة على شركات الشرق للتأمين وذلك لسهولة الحصول على البيانات، وأن الشركة ضمن الشركات التى يعتد بعملياتها من ناحية مبالغ التأمين وعدد وثائق الحياة المصدرة(٢) لذلك يمكن إجراء الدراسة والبحث على هذه الشركة باعتبارها ممثلة لشركات التأمين سواء على مستوى السوق المصرى أو السوق الخارجى.

٥/٢- تقتصر الدراسة على عرض نتائج تحليل واستخدام طرق قياس التضخم خلال الفترة من عام ١٩٩٢/٩١ حتى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، وهى المرحلة محل الاهتمام فى هذا البحث، وأثر ذلك على وثائق تأمين الحياة فى هذه الفترة.

٦- أسلوب ومنهج البحث:

سوف يتم الاعتماد على أسلوب الدراسة المكتبية لتحقيق أهداف البحث، وتستهدف الدراسة المكتبية (الوثائقية) الحصول على البيانات الثانوية المطلوبة لتحقيق أهداف البحث من مصادرها المختلفة وهى:

- البيانات الثانوية المطلوبة للتأصيل النظرى لموضوع التضخم وأساليب تحديد آثاره الإيجابية وأيضا الآثار السلبية.
- البيانات الخاصة بالمنشورات والكتب الدورية المرتبطة بآثار التضخم ووثائق تأمين الحياة.
- المراجع المتوافرة فى المكتبات المصرية.
- الدراسات السابقة عن الموضوعات المرتبطة بالمشكلة محل البحث.
- سجلات شركات التأمين وخاصة شركة الشرق للتأمين.
- الدراسة النظرية للمجالات الجديدة فى إتفاقيات الجات ومنها تجارة الخدمات، مع التطبيق على خدمات التأمين.

وتأسيسا على ما تقدم ولتحقيق أهداف البحث سوف يتم تقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول:

ويتناول الإطار المنهجى للبحث، حيث يستعرض مشكلة البحث وفروضه وأهدافه وأهميته وكذلك أسلوب البحث وحدوده.

المبحث الثانى:

ويتناول دراسة إستراتيجيات المنافسة لشركات التأمين فى ظل إتفاقيات الجات، وذلك من خلال توضيح أثر إتفاقيات الجات على تجارة خدمات التأمين، وأيضا موقف شركات التأمين المصرية من تحرير تجارة خدمات التأمين، هذا بالإضافة إلى ماهية إستراتيجيات المنافسة لشركات التأمين فى مواجهة آثار إتفاقيات الجات فى مجال الخدمات.

المبحث الثالث:

ويتناول دراسة تحليلية لظاهرة التضخم من خلال توضيح بعض المفاهيم الخاصة

بالتضخم بالإضافة إلى عرض لطرق قياس التضخم ومقارنة هذه الطرق بعضها ببعض.

المبحث الرابع:

ويتناول دراسة وثائق تأمين الحياة فى السوق المصرى والخارجى وأكثرهم انتشارا، وأيضا يتناول أساليب علاج مشكلة التضخم وأثره على وثائق تأمين الحياة، وذلك بعرض لطرق وأسس لحساب قسط التأمين وأيضا تحديد مبلغ التأمين فى ظل التضخم وإتفاقيات الجات.

المبحث الخامس:

ويتناول نتائج وتوصيات البحث.

المبحث الثانى
إستراتيجيات المنافسة لشركات التأمين
فى ظل إتفاقيات الجات

١- الجات وخدمات التأمين:

تعتبر خدمات التأمين من الخدمات الفعلية فى التجارة الدولية (خدمات تجارية) Traded services وخدمات تتميز بتمركز الطلب Demand located services حيث تتطلب انتقال عارض الخدمة إلى أماكن تمركز العملاء، بمعنى التواجد فى الأسواق والاستثمار المباشر المصحوب بالحركات الدولية للعمل ورأس المال، وتصنف خدمات التأمين حسب النقطة النهائية لتقديم الخدمة end - use بأنها خدمات المعرفة أو المهارة Knowledge – Skill - Based وتعتبر خدمات ذات معامل تزامن صغير نسبياً حيث تحتاج إلى وقت اتصال أو تفاعل قصير نسبياً بين مورد أو مقدم الخدمة والعملاء. وتعتبر خدمات التأمين كثيفة العمل ورأس المال Human – Capital intensive (٣).

وتلعب إقتصاديات الحجم أو النطاق دورا كبيرا فى القدرة التنافسية فى تقديم الخدمات، كما ترتبط بتوافر الأسواق جيدة التنظيم. ويعتبر توافر رأس المال الكافى للتمويل شرطاً لدخول مجال خدمات التأمين.

ويؤثر تطبيق قواعد ومبادئ الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATT على مجال التأمين من حيث: دخول شركات التأمين الأجنبية فى سوق التأمين المصرى، ودخول شركات التأمين المصرية فى أسواق التأمين العالمية، والإقليمية، والعربية. وتظهر أهمية كيفية مواجهة شركات التأمين المصرية للمنافسة الناتجة من إتفاقية الخدمات فى مجال التأمين، وخاصة أن مشاركة الدول النامية على أساس المساواة، وليس هناك معاملة تفضيلية بغض النظر عن طول الفترة الإنتقالية الممنوحة للدول النامية لتطوير تشريعاتها وظروفها المحلية مع تطورات النظام التجارى العالمى الجديد. ويعنى إنضمام أى دولة إلى إتفاقية الجات للخدمات قبولها لجميع الإتفاقيات ككيان واحد لا يتجزأ فى السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات المرتبطة بالتجارة.

ودخل قطاع التأمين المصرى (التأمين، وإعادة التأمين، والسمسرة فى التأمين)، فى إتفاقية الجات الخدمات. وقامت مصر بتحديد الشروط والقواعد التى يسمح بها بدخول الموردين للخدمة الأجنبية فى السوق المصرية، والشكل الذى يسمح له وفقاً لما هو قائم فعلاً فى القوانين الوطنية، وما يتمشى مع سياسة الإصلاح الإقتصادى، والتى تقدمت فيها مصر بخطوات إيجابية خلال السنوات الماضية.

ويساعد تحرير تجارة خدمات التأمين على إتساع نطاق السوق وزيادة القدرة التنافسية لشركات التأمين المصرية كما يلى:

أ- تزايد أعداد الدول العربية المشتركة فى إتفاقية الجات للخدمات، وبالتالى إتساع الأسواق العربية أمام الخدمات المصرية، وخاصة دول الخليج البترولية (السوق الإقليمية).

ب- زيادة قدرة الشركات المصرية فى تجارة خدمات التأمين على المستوى العالمى وخاصة فى الدول المتقدمة (السوق العالمية).

ج- إستفادة شركات التأمين المصرية من نقل وتطوير التكنولوجيا عند فتح السوق المصرية (السوق المحلية) أمام الشركات الأجنبية من الدول المتقدمة.

وتظهر الإيجابيات لشركات التأمين عند فتح أسواق جديدة بما يساعد على تطوير جودة الخدمات. وتحتاج شركات التأمين لتبنى إستراتيجيات المنافسة لزيادة قدرتها التنافسية فى الأسواق. وتتضح هذه الإستراتيجيات فى الجدول التالى:

جدول رقم (١)
إستراتيجيات المنافسة فى منظمات الخدمات

الإستراتيجية	القيمة	الترتيب
١- تقديم الجودة العالية للمنتجات.	٥٨	(١)
٢- المرونة فى تصميم المنتجات أو الإنتاج.	٤٨	(٣)
٣- السعر المنخفض.	٥٦	(٢)
٤- القدر على التسليم السريع فى المواعيد المحددة مع إحترام خدمات ما بعد البيع.	٤٨	(٣)

المصدر: نص إتفاقيات الجات GATT .

وتتضح أهمية تطوير المنتجات ودخول الأسواق الجديدة سواء العالمية أو الإقليمية أو قطاعات جديدة فى السوق المحلية فى الجدول التالى:

جدول رقم (٢)
موقف منظمات الخدمات من تطوير المنتجات فى الأسواق الجديدة

الموقف	تطبق حاليا	لا تطبق	الوزن النسبى
١- تقديم منتجات جديدة فى أسواق جديدة.	٨	(١٠)	٣
٢- تقديم المنتجات القائمة فى أسواق جديدة.	٦	(١٠)	٢
٣- تقديم منتجات جديدة فى الأسواق الحالية.	١٠	٤	٤
٤- تقديم المنتجات القائمة فى الأسواق الحالية.	(١٢)	٤	٥
٥- أ- تفضيل التكامل الأمامى مع المستهلك أو السوق.	٨	٦	٣
ب- تفضيل التكامل الخلفى مع الموردين.	٨	١٠	٣

المصدر: نص إتفاقيات الجات GATT .

وتحتاج شركات التأمين المصرية إلى مواجهة الآثار السلبية والناتجة عن تحرير التجارة الخارجية فى مجال خدمات التأمين من حيث: إلغاء الحماية للخدمات الوطنية، وفتح الأسواق بما يزيد المنافسة القائمة على مهارة العاملين والتكنولوجيا الحديثة. وتظهر إستراتيجيات المنافسة فى مجالات الأسعار، والجودة بسبب الحجم الكبير فى الإنتاج والتسويق وتخفيض التكاليف فى الأسواق العالمية، وتؤثر المنافسة على دخول الشركات العالمية، وخروج الشركات المحلية الضعيفة أو الصغيرة.

ويظهر تأثير تحرير التجارة فى مجال خدمات التأمين على المنتج (خدمات التأمين)، وعلى الأسواق (العالمية، والإقليمية، والمحلية)، وعلى المنافسة السعرية وغير السعرية ويمكن لشركات التأمين مواجهة ذلك عن طريق:

١/١- مواجهة المنافسة للشركات الأجنبية فى الأسواق المصرية والعربية سواء سعرية أو غير سعرية (الجودة).
٢/١- الموازنة بين الأعباء المالية (الضرائب)، ودخول الأفراد، ومستوى الأسعار (تكلفة الإنتاج)، بما يؤثر على القدرات التنافسية.
٣/١- الإهتمام بتصدير الخدمات للأسواق الإقليمية (العربية والإفريقية)، والأسواق العالمية مع تنمية الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية (عربية، أفريقية، شرق أوسطية، بحر متوسطية ...).
٤/١- الاستفادة من المرحلة الانتقالية فى التطوير أو الاستفادة من المنح والتعويضات والمساعدات الفنية المقدمة من الدول المتقدمة، وخاصة فى مجال المعلومات والتكنولوجيا الحديثة.

٢- الجات بين العالمية والإقليمية فى أسواق التأمين:

تساعد الجات على تحرير التجارة فى مجال الخدمات فى الأسواق العالمية. ولا يتعارض ذلك مع التكتلات الإقليمية. ويتضح من دراسة الأسواق الإقليمية العربية أن

أقساط التأمين للعالم العربى تقدر بحوالى ٤ بلايين دولار أمريكى بالرغم من إتساع البلاد العربية (٢٢ دولة)، ومجموع سكانها ٢٥٠ مليون نسمة، وإجمالى الإنتاج المحلى ٤٠٠ بليون دولار أمريكى. ويبلغ نصيب الفرد من مصروفات التأمين فى العالم العربى أقل من ٢٠ دولار أمريكى سنوياً مقارنة بالمعدل العالمى البالغ ١٤٥ دولار أمريكى. وتبلغ نسبة أقساط التأمين فى السوق العربية حوالى ٠,٥% من إجمالى أقساط التأمين فى العالم والبالغة ٩٠٠ بليون دولار أمريكى.

وتعتبر أهمية وحجم صناعة التأمين متأخرة فى الدول العربية، وتعتبر سوق التأمين العربية فى المراحل الأولى، وبمثابة الأرض البكر للشركات الأجنبية فى ظل النظام العالمى الجديد. وتتحدد خصائص صناعة التأمين العربية فيما يلى:(٤)

١/٢- عدم توسع شركات التأمين العربية فى مجالات التأمين على الحياة والتأمين الشخصى، وتظهر أهمية تأمين المخاطر الصناعية الرئيسية فى مجالات البترول والطيران والمشاريع الهندسية، والتأمين الإلزامى على السيارات، والتأمين البحرى.

٢/٢- يطغى هدف شركات التأمين فى إكتساب عمولات التأمين على تغطية المخاطر التأمينية.

٣/٢- لم تكرس شركات التأمين العربية جهوداً كبيرة فى رفع الوعى التأمينى بما يؤثر على مجالات التأمين.

٤/٢- أن شركات التأمين العربية صغيرة الحجم برؤوس أموال صغيرة. وأظهرت الدراسات أن ٦٠% من شركات التأمين العربية يقل رأسمالها عن ٥ ملايين دولار أمريكى. ويؤثر ذلك على إمكانيات النمو والتطوير لشركات التأمين، وبما يؤثر ذلك على دور شركات إعادة التأمين تجاه شركات التأمين العربية.

٥/٢- ضعف الكفاءات البشرية المتخصصة للقيام بأعمال التأمين فى الشركات العربية.

٦/٢- ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة وخاصة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات واستخدامها فى أغراض التخطيط وإعداد الموازنات والرقابة.

٣- أثر الجات على خدمات التأمين فى السوق العربية:(٥)

يظهر تخوف شركات التأمين العربية بسبب نقاط الضعف السابق ذكرها، وبما يؤثر على المنافسة مع شركات التأمين الأجنبية، وبما يستدعى إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين القدرة التنافسية لشركات التأمين العربية فى مواجهة الشركات الأجنبية التى تتمتع بمزايا تنافسية عديدة منها:

١/٣- قدرة شركات التأمين الأجنبية على تقديم خدمات تأمينية تفى باحتياجات العملاء العرب، وقدرتها على تطوير الخدمات الجديدة فى مجالات التأمين على الحياة والتأمين الشخصى، وبناء على البحوث والتطوير.

٢/٣- تقوم الشركات الأجنبية بحملات ترويج، وتبنى الاستراتيجيات التسويقية اللازمة لنجاح المنتجات التأمينية، وبما يرفع درجة الوعى التأمينى فى البلاد العربية، وبما يزيد من دخول شركات التأمين الأجنبية فى الأسواق، وبما يؤثر على درجات المنافسة.

٣/٣- تؤثر القاعدة الرأسمالية للشركات الأجنبية فى قدرتها على تغطية المخاطر العالية القيمة.

٤/٣- ارتفاع مستوى مهارة وكفاءة العاملين فى شركات التأمين الأجنبية.
٤/٥- استخدام التكنولوجيا الحديثة، وخاصة فى مجالات الإتصالات والمعلومات، وبما يؤثر على مستوى الخدمات التأمينية.

ويجب أن تعمل شركات التأمين العربية على زيادة القدرة التنافسية لمواجهة تحرير تجارة خدمات التأمين فى ظل إتفاقيات الجات، وتقوم شركات التأمين العربية بمواجهة المنافسة السعرية وغير السعرية عن طريق: تطوير جودة الخدمات، وتطوير خدمات ما بعد البيع، وإجتذاب العملاء بمنح تسهيلات أو منح مزايا تأمينية أعلى، وتحقيق أقصى درجة رضاء للعملاء عن خدمات التأمين، والمنافسة فى مجالات الترويج (الإعلان، ومندوبى التأمين ...)، والعمل على توسيع قاعدة شركات التأمين الرأسمالية، وتطوير الإدارة، ورفع كفاءة الكوادر المؤهلة، ودخول الأسواق العالمية والإقليمية والمحلية أمام الشركات الدولية العملاقة.

ويجب أن تأخذ شركات التأمين العربية الإجراءات اللازمة لمواجهة المنافسة العالمية خلال الفترة الانتقالية الممنوحة (خمسة سنوات)، وخاصة أن معظم الشركات المحلية تتمتع بشكل أو بآخر بنوع من الحماية، ولا تشعر بأى نوع من التهديد، ويجب الاستعداد للعمل فى بيئة إقليمية وعالمية أكثر تنافسية.

٤- استراتيجيات شركات التأمين العربية لمواجهة المنافسة فى أسواق التأمين:(٦)

إن تحرير التجارة العالمية فى خدمات التأمين يدفع شركات التأمين العربية إلى المنافسة الشديدة فى الأسواق العالمية والإقليمية فى ضوء إتفاقيات الجات بعد جولة أوروجواى.

ويمكن وضع استراتيجيات لمواجهة هذه المنافسة كما يلى:

٤/١- تطوير التشريعات والقوانين المرتبطة بتخفيض درجة الحماية فى الأسواق المحلية والإقليمية، وفتح الأسواق للشركات العربية لتهيئة المناخ لإتفاقيات الجات خلال فترة السماح الخاصة بالدول النامية.
٤/٢- تقوية شركات التأمين عن طريق الاندماج للشركات الصغيرة لتوسيع قاعدة رؤوس الأموال بما يؤثر على حجم وكفاءة شركات التأمين.
٤/٣- الدخول فى تكتلات إقليمية (عربية) فى مجالات التأمين لمواجهة التكتلات العالمية، وتشجيع التكتلات لشركات التأمين العربية (تكتل إقليمى لصناعة التأمين).
٤/٤- تطوير الوعى التأمينى فى المنطقة العربية لتطوير سوق التأمين وتحويل قطاع التأمين إلى قوة داخل إقتصاديات كل دولة، بما يؤثر على الاستثمار المشترك وزيادة رؤوس الأموال، وبما يؤثر على شركات التأمين (أقساط التأمين – الخبرة – إتساع السوق، .....).
٤/٥- يساعد إتساع السوق على ظهور الشركات الكبيرة من حيث المقدرة المالية والتنافسية بما يؤثر على إنخفاض تكاليف التشغيل فى الحجم الكبير.
٤/٦- تساعد المنافسة العالمية والإقليمية على التطوير والإبتكار فى مجالات التأمين

وبمـا يسـاعد علـى تلبية إحتياجات السوق، والاستثمار فى البحوث والتطوير للمنتجات التأمينية.

٤/٧- تطويـر الاستراتيجيات التسويقية مع وجود جهات رقابية للإشراف على صناعة التأمين وحماية حقوق حملة الوثائق.

٥- استراتيجيات المنافسة لشركات التأمين المصرية:(٧)

يظهـر تخـوف شركات التأمين من إتفاقية الجات الخاصة بتحرير تجارة الخدمات بسبب الآثار السلبية على خدمة التأمين فى مصر.

وتطالب شركات التأمين بمواجهة المنافسة الشديدة مع الشركات الأجنبية العالمية فى مجالات التأمين عن طريق:

١/٥- تنمـية الوعى التأمينى للمستهلك المصرى فى مجال التأمين على الحياة والتأمين الشخصـى ومجالات التأمين الأخرى. وتلعب استراتيجية التسويق بصفة عامة، واستراتيجية الترويج بصفة خاصة دورا فعالاً فى ذلك كما يلى:

أ- الإعـلان المسـموع والمرئى واللوحات والاتصال المباشر مع العملاء عن طريق مندوبى شركات التأمين أو عن طريق البريد.

ب- الاهتمام بسياسات التسعير من حيث السعر والخصومات وطرق السداد للعملاء.

ج- تطوير سياسات التوزيع عن طريق الوكلاء أو الوسطاء أو السماسرة ...

د- تطوير منتجات شركات التأمين سواء التأمين على الحياة أو التأمين على الممتلكات (المعـدات، الآلات، والسيارات، والمبانى ...) من الحريق والسرقة والفقد، وخلق منـتجات تأمينـية جديدة. ويظهر أهمية تنظيم العلاقة بين شركات التأمين وإعادة التأميـن للتوسـع فى المجالات الكبيرة للتأمين مثل التأمين الجوى، والبحرى على المستوى الإقليمى والعالمى.

٢/٥- النهوض بالكفاءات البشرية والخبرات فى مجال إنتاج وتسويق الخدمات التأمينية بجانب المهارات الإدارية فى جميع المستويات بشركات التأمين.

٣/٥- إندمـاج بعـض شـركات التأمين لتخفيض تكاليف التشغيل وزيادة المقدرة على الإبـتكار والتطوير فى مجال صناعة التأمين المصرية وزيادة المقدرة التنافسية فـى الأسـواق المحلية والإقليمية والعالمية، وخاصة مع تحرير تجارة الخدمات التأمينية وإلغاء إجراءات الحماية المحلية.

٤/٥- الـتطوير التكـنولوجى فـى مجـالات إنتاج الخدمات والتسويق، وكذلك تطوير تكنولوجيا الإدارة وتكنولوجيا الإتصالات والمعلومات.

٥/٥- تحـتاج شـركات التأمين إلى تبنى استراتيجيات المنافسة لمواجهة الآثار السلبية الناتجة من تحرير التجارة فى الخدمات عن طريق:

١/٥/٥- على المستوى المحلى (السوق المصرى):

تحـتاج شـركات التأمين إلى الاهتمام بمهارة العاملين فى الإنتاج والتسويق، ورفع كفـاءة الإدارة، وإدخـال التكنولوجـيا الحديـثة بصفة عامة، وتكنولوجيا الإدارة، والإتصـالات والمعلومـات بصـفة خاصة. وتظهر أهمية تنمية الوعى التأمينى، وتطويـر الاستراتيجية التسويقية الملائمة لنجاح الخدمات التأمينية (منتجات جديدة،

سياسة تسعير تناسب السوق، التوزيع المباشر وغير المباشر، والترويج بكافة صوره) وبجانب التوسع فى القاعدة الرأسمالية لشركات التأمين (التوسع، والإندماج).

٢/٥/٥- على المستوى الإقليمى (السوق العربية):

تظهر أهمية التكامل الإقليمى فى مجال التأمين للتوسع فى مجالات التأمين الكبيرة (مثل نقل بحرى، جوى، مخاطر البترول والمشروعات الكبيرة ...) وخاصة بعد دخول الدول العربية فى إتفاقيات الجات لتحرير تجارة الخدمات. ويستلزم مواجهة المنافسة السعرية وغير السعرية مع الشركات الدولية فى الأسواق المحلية، والإقليمية، والعالمية، والإستفادة من المرحلة الإنتقالية فى التطوير للتشريعات والقوانين، وتطوير منظمات خدمات التأمين، ورفع الوعى التأمينى، وزيادة حجم الشركات والقاعدة الرأسمالية، والنهوض بمهارة الإدارة والعاملين واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتطوير الاستراتيجية التسويقية لخدمات التأمين.

٦/٥- تحتاج منظمات الخدمات ومنها شركات التأمين إلى تطوير البرامج والخطط التنفيذية لتطبيق الاستراتيجيات اللازمة لمواجهة منافسة من منظمات الخدمات الدولية فى الأسواق العالمية والإقليمية والمحلية. وتظهر أهمية البرامج والخطط فى مجالات استراتيجية الجودة، والاستراتيجية التكنولوجية، واستراتيجية تنمية المهارات البشرية، والاستراتيجيات الأخرى من إنتاج، وتسويق، ومالية ... وغيرها.

المبحث الثالث
مشكلة التضخم فى الإقتصاد المصرى

١- ظاهرة التضخم، خصائصها وأهميتها:(٨)

كثرت التسميات التى أطلقت على العصر الذى نعيشه، فهناك من سماه "عصر النواة" أو "عصر الكمبيوتر" وهناك من أطلق عليه "عصر الهندسة الوراثية" أو "عصر التلوث وثقب الأزون"، وخلال السنوات الأخيرة بدأت تسميته "بعصر انتصار الديمقراطية السياسية والحرية الإقتصادية"، والآن يمكن أن نسمى عصرنا "بعصر التضخم"، بعد أن عمت غالبية دول العالم ظاهرة التضخم وعانى من شرورها غالبية سكان هذا الكوكب، وكثر حديث الإنسان عن جنون الأسعار وتدهور القوة الشرائية للنقود، حتى صعب على الكثيرين تدبير ضروريات الحياة.

ومن المعروف أن ظاهرة التضخم على الرغم من قدمها، كانت وما زالت تثير خلافات حادة بين الباحثين، خاصة إذا ما تعلق الأمر بطبيعتها وأسبابها أو العوامل التى تشكلها، ويرجع ذلك إلى أن ظاهرة التضخم من أعقد الظواهر الإقتصادية. فهى من ناحية ذات طبيعة مركبة، فهى ظاهرة نقدية وإقتصادية ذات آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية، ومن ناحية أخرى فإن الصعود أو الإنخفاض.

فضـــلا ممـــا سبق، فإن قياس التغيرات التى تطرأ على اتجاهات الأسعار وحصر الآثـــار الإقتصادية التى تنجم عن هذه التغيرات ليس بالأمر الهين اليسير، خاصة إذا كان الهدف والقياس هو الوصول إلى نتائج واقعية دقيقة. هذا وتعتبر مشكلة التضخم ذات أهمية بالغـــة مـــن الناحـــية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، نظراً لما تحدثه من تغيرات فى توزيـــع الدخـــول الحقيقية بين أفراد المجتمع، ونظراً لآثارها السلبية على عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، خاصة عندما يتسم التضخم بالحدة والدوام لفترة طويلة.

٢- بعض المفاهيم الأساسية:

يعـــد التضـــخم من أكبر المشاكل التى يعانى منها المواطن العادى وذلك لارتباطها بحـــياته اليومية فى كل مجالاتها ولتأثيرها المباشر على مستوى معيشته ورفاهيته، أن كل ما يعنيه هو كيف ينعكس مستوى الأسعار ومدى توافق تحركاتها مع مستوى الدخل، لذلك يجدر بنا تعريف التضخم وطبيعته، وصور التضخم ثم آثاره.

٢/١- تعريف التضخم وطبيعته:(٩)

مـــن المســـلم بـــه، أنـــه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للتضخم، ولكن من أكثر التعريفات شيوعاً تعريف التضخم: بأنه نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة.

كمـــا يمكن لمزيد من الدقة والوضوح أن يعرف التضخم بأنه ارتفاع فى المستوى العـــام للأســـعار يتســـم بالاستمرار الذاتى، ويرجع أساسا إلى زيادة فى الطلب الكلى عن الكميات المعروضة من السلع والخدمات فى الأسواق.

ويمكن القول أن التضخم كظاهرة يتسم بما يأتى:

وقـــد بـــدأت مشكلة التضخم فى مصر والعالم تلفت النظر منذ منتصف السبعينات تقريـــباً، ثـــم تفاقمت وبشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية بحيث يمكن القول أنها ظاهرة مزمنة وتمثل أحد الإختلالات الهيكلية فى الإقتصاد القومى والإقتصاد الدولى.

٢/٢- الآثار السلبية للتضخم:

يـــؤدى التضـــخم إلى خلق الكثير من المشكلات الإقتصادية ذات الأبعاد الإجتماعية والسياســـية، ونجد هذه المشكلات أصل لوجودها فى تغاير سلوك أسعار السلع والخدمات المختلفة، بما فى ذلك من مكافآت خدمات عناصر الإنتاج، فمن المعروف أنه لو أن أسعار الســـلع والخدمـــات قد تغيرت فى نفس الوقت، وفى نفس الاتجاه وبنفس النسبة، لما أثار التغيرفى مستوى الأسعار مشكلات ذات أهمية فى مثل هذه الحالة، لن يترتب على التغير فى المستوى العام للأسعار سواء كان صعوداً أو هبوطاً، تغير المراكز الإقتصادية النسبية للأفراد.(١٠)

ولكن تغاير سلوك أسعار السلع والخدمات المختلفة وهو الغالب الأعم يجعل التضخم قـــوة عشـــوائية تغير من الأوضاع الإقتصادية النسبية للأفراد على نحو مغاير لأوضاعهم النســـبية الـــتى كانـــت قائمة قبل حدوث التضخم، الأمر الذى غالباً ما يترتب عليه إخلال واضـــح باعتـــبارات العدالـــة الإجتماعية دون أن يكون للإنسان العادى دور مباشر على الإطـــلاق فـــى خلق هذه القوة الغاشمة. فإن حدوث التضخم، خاصة إذا طال أمده بحيث يصـــير صفة لصيقة تؤدى إلى وجود إختلال هيكلى بالإقتصاد القومى ويعنى بالضرورة تدهور القوى الشرائية للنقود.

إن ارتفـــاع الأســـعار وتدهـــور القوة الشرائية للنقود يضران ضررا قد يكون بليغا بالأفـــراد الذيـــن يعـــتمدون فى معاشهم على دخول نقدية تتسم بالثبات أو قد تكون بطيئة التغـــير، ومـــن بيـــن هؤلاء أصحاب المرتبات والأجور من الموظفين والعمال وأصحاب المعاشـــات وكذلـــك أصحاب المبانى والأراضى ذات الإيجار الثابت. كما يضر التضخم المؤمـــن لهـــم وأصحاب الودائع فى المصارف أو صناديق التوفير، ذلك لأن تدهور القوة الشـــرائية للدخـــول النقدية الكافية يعنى بالضرورة تدهور دخلهم الحقيقى أى نصيبهم من السلع والخدمات الحقيقية، كذلك فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار وتدهور القوة الشرائية للنقود يضر بالدائن ويفيد المدين.

أما أصحاب الدخول المتغيرة، كالمنظمين ورجال الأعمال فسوف يمكنهم فى غمار التضخم وارتفاع الأسعار زيادة أرباحهم وتحسين دخولهم النقدية والحقيقية ويلاحظ أن مثل هذه التغيرات فى الأوضاع الإقتصادية النسبية للأفراد خاصة الفئات محدودة الدخل والذين يمثلون غالبية السكان، قد يؤدى إلى نتائج إجتماعية وسياسية غيرة محدودة، وغير مقبولة. هـــذا بالإضافة إلى أن التضخم يؤثر بشكل ملحوظ على قرارات الأفراد الخاصة بالادخار والاســـتثمار وشـــراء التأمين، إذ من المتوقع أن يؤدى الارتفاع المستمر فى الأسعار إلى ضـــعف الميل للادخار خاصة إذا كان سعر الفائدة وما يعود بالتالى على أصحاب الودائع من عائد غير كاف لتعويض أصحابها عن التدهور فى القوة الشرائية للنقود.

وفـــى نفس الوقت أن موجات التضخم تقترن عادة برواج المضاربات على المبانى والأراضـــى، والمـــيل إلـــى تخزيـــن السلع واكتناز الذهب والعملات الأجنبية التى تتسم باستقرار سعر صرفها، كما يؤدى إلى التضخم إلى تفضيل المبادلات التجارية، والأحجام عـــن الاستثمارات طويلة الأجل ولكن يجب ملاحظة أن الارتفاع المعقول فى الأسعار قد يكـــون حافـــزاً هاماً على زيادة الاستثمار وبالتالى زيادة الناتج القومى، سعياً وراء الربح وذلـــك بفرض أن الإقتصاد القومى لا يتصف بجمود أو عدم مرونة طاقاته الإنتاجية، كما هـــو الحال بالنسبة لكثير من دول العالم الثالث ولم يكن قد بلغ بعد مرحلة التشغيل الكامل لموارده الإقتصادية كما يحدث أحياناً فى بعض الدول الصناعية المتقدمة.

٣/٢- أنواع أو صور التضخم:(١١)

تتـــناول كثـــير مـــن الدراسات ظاهرة التضخم بالتحليل والقياس من زوايا مختلفة وباستخدام مناهج مختلفة، فهناك دراسات تتعرض لقياس معدل التضخم من خلال الأرقام القياســـية للأســـعار، وهناك دراسات أخرى تتعرض لتحليل أسباب التضخم ومصادره إما تحليلاً استقرائياً أو تحليلاً كمياً، وهناك الدراسات التى تتعرض لاقتراح الوسائل والأساليب المخـــتلفة للقضاء على التضخم، وتظهر الدراسات المختلفة التى تتناول التضخم من حيث أسبابه ومصادره فيفرق الفكر الإقتصادى المعاصر بين الصور أو الأشكال التالية للتضخم:

١/٣/٢- التضخم الناشئ عن جذب الطلب: Demand – Pull Inflation

حيـــث ترجع الزيادة فى مستوى الأسعار لزيادة الطلب النقدى الكلى بنسبة أكبر من نسبة الزيادة فى العرض الكلى للسلع والخدمات المعروضة فى الأسواق.

٢/٣/٢- التضخم الناشئ عن دفع التكاليف: Cost Push Inflation

والذى يرجع أساساً إلى زيادة نفقات أو تكاليف الإنتاج بسبب أو آخر.

٢/٣/٣- التضخم الهيكلى أو البنيانى: Structural Inflation

ويوجد حيث يتسم الجهاز الإنتاجى بالجمود أو عدم المرونة، فيؤدى التغير فى بنيان الطلب الذى يلازم زيادة الإنفاق من أجل التنمية الإقتصادية والإجتماعية، مصحوبا بضغوط تضخمية شديدة على الأسعار.

٢/٣/٤- التضخم المستورد: Imported Inflation

حيث تؤدى الزيادة فى أسعار واردات الدولة من السلع والخدمات إلى زيادة ملحوظة فى الأسعار المحلية.

ورغم كثرة الدراسات التى تتعرض للتضخم إلا أن القليل منها يتعرض للمقاييس والمؤشرات التى يمكن الاستدلال منها على قيمة معدل التضخم وتطوره وارتباطه بالظواهر المختلفة المسببة له، حيث تقنع معظم الدراسات باستخدام معدل نمو الأرقام القياسية للأسعار كمؤشر لمعدل التضخم.

وتركز الدراسة الحالية على حساب وعرض بعض المقاييس والمؤشرات المختلفة للتضخم ومقارنتها بالأرقام القياسية للأسعار ومعدلات نموها فى مصر وذلك فى الفترة الزمنية التى تبدأ باستئناف الخطط الخمسية إلى وقتنا الحالى، أى من عام ١٩٩٢/٩١ حتى ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

٢/٤- طرق قياس معدل التضخم:(١٢)

يفرق الفكر الإقتصادى المعاصر عند البحث فى طرق قياس التغيرات التى تطرأ على المستوى العام لأسعار السلع والخدمات وسواء كان هذا التغير نحو الارتفاع كما فى حالة التضخم أو نحو الانخفاض كما فى حالة الانكماش ويفرق الفكر الإقتصادى المعاصر بين طرق القياس التقليدية من ناحية وما يعرف بطرق القياس الحديثة من ناحية أخرى.

٢/٤/١- طرق القياس التقليدية (الأرقام القياسية للأسعار):

الأرقام القياسية للأسعار هى عبارة عن ملخص للتغير النسبى فى أسعار مجموعة من السلع والخدمات فى وقت معلوم بالنسبة لمستواها فى وقت آخر، يتخذ أساسا للمقارنة أو القياس. أن الأرقام القياسية للأسعار هى أكثر الطرق شيوعا فى قياس التغيرات التى تطرأ على اتجاهات أسعار السلع والخدمات تطرأ لبساطتها النسبية وسهولة الحصول على البيانات والإحصائيات الضرورية لتركيبها، ويعتبر الرقم القياسى لأسعار السلع والخدمات فى أسواق التجزئة (أو الرقم القياسى لنفقات المعيشة أو لأسعار المستهلكين)، هو أنسب الأرقام لقياس التغير الذى يطرأ على القوة الشرائية بالنسبة لمجموعات السلع والخدمات الضرورية لجمهور المستهلكين، وينشر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وبصفة دورية سلسلة من الأرقام القياسية للأسعار، وهى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والأرقام القياسية لأسعار الجملة، وتعتمد هذه الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين منذ عام ١٩٦٧/٦٦ على بيانات عام ١٩٣٩ كسنة أساس ثم عدلت سنة الأساس إلى عام ٥٩/ ١٩٦٠ ثم إلى ١٩٦٧/٦٦ ثم إلى عام ١٩٨٣/٨٢ ثم ١٩٩٣/٩٢ وأخيراً إلى عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣.

٢/٤/١/١- الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين:

تنقسم هذه المجموعة من الأرقام القياسية إلى الرقم القياسى العام ويهدف إلى قياس التغيرات التى تطرأ على أسعار المستهلكين على مستوى القطر كله، والرقم القياسى

لأسعار المستهلكين فى الريف. وجدير بالذكر أن الرقم الأخير لم يكن يصدر فى البداية فقد اقتضى الأمر إصدار رقم خاص بالريف، ويعتمد فى تركيب الأرقام القياسية على طريقة العينة فى تحديد نمط الإستهلاك لأسرة نموذجية تمثل جمهور المستهلكين فى النطاق الجغرافى محل الاهتمام، سواء كان القطر كله أو الحضر وحده أو الريف وحده، ويعتمد تحديد أوزان الترجيح التى تعطى لكل مجموعة من مجموعات السلع والخدمات الداخلة فى تركيب هذه الأرقام على نصيب كل مجموعة من هذه المجموعات فى الإنفاق الإستهلاكى للأفراد، طبقا لنتائج ميزانية الأسرة التى نشرت عام ١٩٩٨/٩٧، ثم استخدمت بعد ذلك نتائج بحث ميزانية الأسرة الذى أجرى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

٢/١/٤/٢- الرقم القياسى لأسعار الجملة:

وتبدو أهمية الرقم القياسى لأسعار الجملة فى قياس التغير الذى يطرأ على القوة الشرائية للنقود وذلك لأنه لابد أن ينعكس فى نهاية الأمر على الأسعار فى أسواق التجزئة، ويجب أن نراعى الحذر فى استخدام الأرقام القياسية للأسعار نظرا للاعتبارات الآتية:

أ- يعتمد فى تركيب الأرقام القياسية للأسعار على الأسعار الرسمية للسلع والخدمات، فهذه الأسعار لا تمثل الأسعار الواقعية خاصة فى المناطق الريفية حيث يضعف رقابة الحكومة على الأسعار.

ب-تقادم العهد بسنة الأساس فى الأرقام القياسية للأسعار وكذلك قدم الأساس التى قامت عليها عملية توزيع الأوزان الترجيحية بين السلع والخدمات الداخلة فى تركيب هذه الأرقام.

ومع ذلك فيمكن القول أن الأرقام القياسية للأسعار وبصفة خاصة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، تعتبر أداة جيدة لقياس التغيرات التى تطرأ على أسعار المستهلكين والتغيرات التى تطرأ على القوة الشرائية للنقود، وذلك بالنسبة لمجموعة السلع والخدمات الضرورية بالنسبة لجمهور المستهلكين، ولذلك سوف نتناول قياس معدل التضخم فى مصر باستخدام الطرق التقليدية أى الأرقام القياسية للأسعار فيما بعد.

٢/٤/٢- طرق القياس الحديثة:

لقد حاول الفكر النقدى المعاصر الوصول إلى مقاييس أو معايير جديدة لقياس التضخم، دون استخدام الأرقام القياسية، فهى تمكن من قياس التضخم والأوضاع فى نفس الوقت عن الأسباب أو العوامل التى تعمل على رفع الأسعار فى اتجاه أو آخر، ومن بين هذه المقاييس ما يأتى:

١/٢/٤/٢- معيار فائض الطلب:

ويعرف أيضا بمعيار الفجوة التضخمية ويتمثل فائض الطلب فى قيمة الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية، مطروحا منه الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى.

٢/٢/٤/٢- معيار نسبة الفجوة التضخمية:

وتساوى قيمة فائض الطلب (أو الفجوة التضخمية) مقسومة على قيمة الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى - وهذه النسبة تقيس حجم الضغوط على جانب العرض الحقيقى للسلع والخدمات، الأمر الذى يعرض الأسعار لموجات مختلفة من التغير.

٣/٢/٤/٢- معدل الضغط التضخمى:

ويساوى معدل النمو فى كمية النقود مطروحا منه معدل نمو الناتج المحلى

الإجمـــالى، وهذا المعيار يقيس التضخم فى الإقتصاد القومى اعتماداً على الاختلاف الذى ينشأ بين كمية النقود من ناحية والناتج المحلى الإجمالى الحقيقى من ناحية أخرى.

٣- تحليل وقياس ظاهرة التضخم:(١٣)

ســـوف نتناول ظاهرة التضخم بالتحليل والقياس من زوايا مختلفة وباستخدام مناهج مخـــتلفة، فيمكـــن قـــياس معدل التضخم من خلال الأرقام القياسية للأسعار، كما نتعرض لتحلـــيل أسباب التضخم ومصادره أما تحليلاً استقرائياً أو تحليلاً كمياً، ثم نتعرض لاقتراح الوسائل والأساليب المختلفة للقضاء على التضخم.

٣/١- مقاييس التضخم باستخدام الأرقام القياسية للأسعار:

يقـــاس التضـــخم بمعدلات التغير التى تطرأ على المستوى العام للأسعار وبالتالى تستخدم الأرقام القياسية للأسعار للتعبير عن معدلات التضخم.

فإن هناك ثلاثة أنواع من الأرقام القياسية للأسعار:

- الرقم القياسى لسعر المستهلك.
- الرقم القياسى لسعر الجملة.
- الرقم القياسى الضمنى (مكمش الناتج المحلى).

وعـــادة مـــا يســـتخدم الرقم القياسى لسعر المستهلك لقياس التضخم وذلك باعتباره يتعرض للأسعار النهائية التى يتحملها المستهلك بالفعل، وإن كانت الأرقام الأخرى تستخدم أيضاً ولها دلالتها الخاصة.

ونعـــرض فيما يلى جدول رقم (٣) سلسلة للناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية وبالأســـعار الجارية وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢/٩١، والرقم القياسى الضمنى الإجمالى وذلك للفترة محل البحث.

جدول رقم (٣)

سلسلة للناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية والثابتة ومكمش الناتج المحلى الإجمالى
(خلال الفترة ١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢)

بالمليون جنيه

السنة	الناتج المحلى بسعر السوق بالأسعار الجارية	الناتج المحلى بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢/٩١	مكمش الناتج المحلى	معدل النمو السنوى للناتج المحلى بالأسعار الثابتة %	معدل النمو السنوى لمكمش الناتج المحلى %
١٩٩٢/٩١	٢٥٨٩٥	٢٥٨٩٥,٠	١٠٠,٠٠	٠,٠	٠,٠
١٩٩٣/٩٢	٣١٥٤٧	٢٨٤٠٦,٨	١١١,٠٠	٩,٧	١١,٠
١٩٩٤/٩٣	٣٧٤٢٠	٣٠٣٣٨,٥	١٢٣,١٠	٦,٨	١١,٠
١٩٩٥/٩٤	٤٢٥٦٣	٣١٠٣٦,٣	١٣٧,٠٠	٢,٣	١١,١
١٩٩٦/٩٥	٥٢٧١٢	٣٣٤٨٨,٠	١٥٧,١٥	٧,٩	١٤,٨
١٩٩٧/٩٦	٦١٣٥٣	٣٤٣٥٨,٨	١٧٨,٣٦	٢,٦	١٣,٥
١٩٩٨/٩٧	٧٧٧٠٢	٣٦٩٠١,٤	٢١٠,٢٩	٧,٤	١٧,٩
١٩٩٩/٩٨	٩٧٩٧٥	٣٩٤١٠,٦	٢٤٨,٣٥	٦,٧	١٨,١
٢٠٠٠/٩٩	١١٥٨٤٠	٤٠٦٣٢,٣	٢٨٥,٠٠	٣,١	١٤,٧
٢٠٠١/٠٠	١٤٢٣٤٠	٤١٠٧٩,٣	٣٤٦,٥٠	١,١	٢١,٦
٢٠٠٢/٠١	١٥٥٠٠٠	٤٢١٨٨,٤	٣٦٧,٤٠	٢,٧	٦,٠
٢٠٠٣/٠٢	١٧٢٧٨٣	٤٣٨٧٦,٠	٣٩٣,٨٠	٤,٠	٧,٢

المصدر:
- البنك الأهلى المصرى – النشرة الإقتصادية. أعداد مختلفة.
- البنك المركزى المصرى – المجلة الإقتصادية. أعداد مختلفة.

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن الفرق بين رقم الناتج المحلى بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة يتزايد بشكل واضح وبمعدلات كبيرة حتى أنه فى نهاية الفترة الزمنية فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ نجد أن قيمة الناتج المحلى بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢/٩١ تبلغ تقريبا ربع قيمة الناتج المحلى بالأسعار الجارية، وهو ما تعكسه الأرقام القياسية لمكمش الناتج المحلى الإجمالى الذى وصلت قيمته فى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حوالى أربعة أضعاف قيمته فى سنة الأساس.

كما يلاحظ أيضاً من الجدول اتجاه معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى إلى التناقص مع بعض التذبذب فى قيم هذا المعدل، فنجد أنه يبلغ ٩,٧% فى عام ١٩٩٣/٩٢ ثم يتناقص حتى يصل إلى ٢,٣% فى عام ١٩٩٥/٩٤ ثم يرتفع إلى ٧,٩% فى عام ١٩٩٦/٩٥ ويعود يتناقص ليصبح ٢,٦% فى عام ١٩٩٧/٩٦ ثم يتزايد مرة أخرى ثم يقل ليصل إلى أدنى قيمة له ١,١% فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ثم يرتفع إلى ٤% فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢

بالنسبة لقيم مكمش الناتج المحلى الإجمالى التى تعكسها البيانات والتى يعرضها الجدول رقم (٣) فنجد أنها تتزايد بشكل مستمر، ويبدو معدل الزيادة مستقراً إلى حد ما فى الفترة من ١٩٩٣/٩٢ حتى ١٩٩٧/٩٦ حيث يتراوح من ١١% إلى ١٤,٨% ثم يتزايد

بعد ذلك فى الفترة من ١٩٩٨/٩٧ حتى ٢٠٠١/٢٠٠٠ حيث يبلغ ١٧,٩% فى ١٩٩٨/٩٧ ووصل إلى ٢١,٦ فى ٢٠٠١/٢٠٠٠ ثم تناقص بعد ذلك بشكل ملحوظ فى السنتين الأخيرتين حيث بلغ ٦% ثم ٧,٢%، كما يتضح أن معدل نمو المكمش بلغ أقصى قيمة له فى ٢٠٠١/٢٠٠٠ وهى نفس السنة التى بلغ فيها معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى أدنى قيمة له.

ويعرض الجدول رقم (٤) سلسلة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الحضر والريف لنفس الفترة الزمنية وكذلك الأرقام القياسية لأسعار الجملة، كما يعرض الجدول رقم (٥) مؤشرات تتبع تطورات معدل التضخم فى هذه الفترة ومقارنتها بمعدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى.

جدول رقم (٤)
الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الحضر والريف وأسعار الجملة
(خلال الفترة ١٩٩٢/٩١ – ٢٠٠٣/٢٠٠٢)

الأرقام القياسية للأسعار (١٩٩٢/٩١ = ١٠٠)

السنة	الرقم القياسى لسعر المستهلك حضر	الرقم القياسى لسعر المستهلك الريف	الرقم القياسى لسعر الجملة	مكمش الناتج المحلى الإجمالى
١٩٩٢/٩١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠٠
١٩٩٣/٩٢	١١٨,٠	١١٧,٨	١٠٩,٤	١١١,٠٠
١٩٩٤/٩٣	١٣٤,٩	١٢٧,٥	١٢٠,٠	١٢٣,١٠
١٩٩٥/٩٤	١٥٦,٦	١٥٠,٠	١٤١,٣	١٣٦,٩٠
١٩٩٦/٩٥	١٩٦,٠	١٨٢,٠	١٥٧,٧	١٥٧,١٥
١٩٩٧/٩٦	٢٣٢,٥	٢٠٨,٧	١٩٨,٣	١٧٨,٣٦
١٩٩٨/٩٧	٢٧١,٤	٢٥٢,٨	٢٦٥,٠	٢١٠,٢٩
١٩٩٩/٩٨	٣٢٨,٩	٣١١,٣	٣١٨,٨	٢٤٨,٣٥
٢٠٠٠/٩٩	٣٧٧,٣	٣٤٧,٥	٣٦٩,٧	٢٨٥,٠٠
٢٠٠١/٠٠	٤٥٦,٩	٤١٧,٥	٤١٥,٩	٣٤٦,٠٠
٢٠٠٢/٠١	٥٠٧,٦	٤٣٢,٢	٤٣٩,٤	٣٦٧,٤٠
٢٠٠٣/٠٢	٥٥٣,٣	---	---	٣٩٣,٨٠

المصدر :
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب السنوى – أعداد مختلفة.

جدول رقم (٥)
معدلات نمو الأرقام القياسية للأسعار (%)
(خلال الفترة ١٩٩٢/٩١ – ٢٠٠٣/٢٠٠٢)

السنة	معدل نمو الرقم القياسى لسعر المستهلك حضر	معدل نمو الرقم القياسى لسعر المستهلك ريف	معدل نمو الرقم القياسى لسعر الجملة	معدل نمو مكمش الناتج المحلى الإجمالى	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة
١٩٩٢/٩١	---	---	---	---	---
١٩٩٣/٩٢	١٨,٠٤	١٧,٨٥	٩,٣٦	١١,٠	٩,٧
١٩٩٤/٩٣	١٤,٢٩	٨,٣٥	٩,٦٧	١١,٠	٦,٨
١٩٩٥/٩٤	١٦,١٣	١٧,٤٠	١٧,٨١	١١,١	٢,٣
١٩٩٦/٩٥	٢٥,١٦	٢١,٥١	١١,٦٠	١٤,٨	٧,٩
١٩٩٧/٩٦	١٨,٦٠	١٤,٦٠	٢٥,٧٠	١٣,٥	٢,٦
١٩٩٨/٩٧	١٦,٧٠	٢١,١٠	٣٣,٦٠	١٧,٩	٧,٤
١٩٩٩/٩٨	٢١,٢٠	٢٣,١٠	٢٠,٣٠	١٨,١	٦,٧
٢٠٠٠/٩٩	١٤,٧٠	١١,٦٠	١٦,٠٠	١٤,٧	٣,١
٢٠٠١/٠٠	١٢,١٠	٢٠,١٠	١٢,٥٠	٢١,٦	١,١
٢٠٠٢/٠١	١١,١٠	٣,٥٠	٥,٦٠	٦,٠	٢,٧
٢٠٠٣/٠٢	٩,٠٠	---	---	٧,٢	٤,٠

المصدر:
بيانات محسوبة من الجدول رقم (٢).

ويتضح من الجداول رقم (٤) ورقم (٥) أن الرقم القياسى لسعر المستهلك فى الحضر أكبر منه فى الريف وأن كانت معدلات نمو هذا الرقم فى أقل منها فى الحضر بصفة عامة فيما عدا عامى ١٩٩٨/٩٧ و ١٩٩٥/٩٤ ويبدو الفارق بين هذه المعدلات كبيرا فى ٢٠٠٢/٢٠٠١ حيث يبلغ ١١,١% فى الحضر و ٣,٥% فى الريف، وبالنسبة لمكمش الناتج المحلى توضح النتائج أن معدلات نموه أقل من معدلات نمو الأرقام القياسية لسعر المستهلك فى الريف والحضر فيما عدا أعوام ٢٠٠٠/٩٩ و ٢٠٠١/٢٠٠٠.

كما توضح الأرقام القياسية للأسعار أنه فى الفترة من ١٩٩٢/٩١ حتى٢٠٠٢ /٢٠٠٣ تضاعف الرقم القياسى لسعر المستهلك فى الحضر خمس مرات ونصف، فى حين تضاعف كل من الرقم القياسى لسعر المستهلك فى الريف والرقم القياسى لسعر الجملة بأقل من أربع مرات ونصف بينما تضاعف مكمش الناتج المحلى الإجمالى حوالى أربع مرات. وإذا نظرنا إلى معدلات نمو الأرقام القياسية بأنواعها المختلفة ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى جدول رقم (٥) نلاحظ أن معدلات النمو السنوية للرقم القياسى لسعر المستهلك فى الحضر تزيد عن مثيلاتها بالنسبة لسعر الجملة فيما عدا عامى ١٩٩٧/٩٦ و ١٩٩٨/٩٧، كما يلاحظ أن معدلات النمو السنوية للأرقام القياسية للأسعار بأنواعها المختلفة تزيد عن معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى فى كل سنوات فترة الدراسة، أيضا يلاحظ أنه فى السنتين الأخيرتين حدث انخفاض ملموس فى معدلات نمو الأرقام القياسية للأسعار بكل أنواعها حيث بلغت هذه

المعدلات أدنى قيم لها فى الفترة كلها.

ورغم أن النتائج التى تعرضها الجداول السابقة تعطى تصوراً عن قيمة معدل التضخم وكيفية تطوره فى الفترة محل الدراسة، إلا أن هناك بعض الانتقادات التى توجه للأرقام القياسية للأسعار فى مصر وبصفة خاصة الرقم القياسى لسعر المستهلك، ولا شك أن تلافى العيوب التى تركز عليها هذه الانتقادات يحسن من قيم ودلالة هذه الأرقام ويزيد الثقة فى نتائجها.

ومن هذه الانتقادات أن الأرقام القياسية لسعر المستهلك يتم أعدادها على مستوى كل من الحضر والريف ولكنها لا تفرق بين فئات الدخل المختلفة رغم أنها أشد اختلافاً فى نمط الإنفاق عنها فى المناطق الجغرافية، كذلك أن هذه الأرقام لا تعطى أوزاناً مناسبة للسكن الجديد حيث انخفضت المساكن المعروضة للإيجار وارتفعت أسعار المساكن المعروضة للتمليك، ولا شك أن إعطائها أوزاناً مناسبة يمكن أن يغير من الأرقام القياسية لسعر المستهلك.

كذلك ينتقد البعض عدم وجود أرقام قياسية لأسعار الأراضى ولسعر الصرف وسعر الفائدة وأسعار الصادرات والواردات، بالإضافة إلى ذلك فإن الأرقام القياسية للأسعار التى يعدها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء تعتمد على الأسعار الرسمية والتى قد يختلف بعضها عن الأسعار الفعلية نتيجة عيوب الأسواق.

والواقع أن تلافى كل هذه النقائص يمكن أن تؤدى إلى اختلاف الأرقام الفعلية عن الأرقام المنشورة ويحسن الثقة فى نتائجها، إلا أنه إلى حين أن يحدث ذلك فإن المؤشر الوحيد المتاح لدينا لقياس تغيرات الأسعار هو الأرقام القياسية للأسعار التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

٢/٣- مقاييس التضخم المرتبطة بالطلب والمتغيرات النقدية:(١٤)

إن قياس معدلات التضخم باستخدام الأرقام القياسية للأسعار يعبر فقط عن ظاهرة التضخم وأن كانت لا تعطى تفسيراً لأسباب هذه الظاهرة، وتسعى هذه الدراسة إلى حساب وتحليل مقاييس التضخم المرتبطة بالطلب والمتغيرات النقدية للفترة محل الدراسة وهى ١٩٩٢/٩١ حتى ٢٠٠٢/٢٠٠٣، وهذه المقاييس هى:

- معامل الاستقرار النقدى أو الضغط التضخمى.
- فائض الطلب أو الفجوة التضخمية.
- معيار الإفراط النقدى.

وتفسر هذه المقاييس التضخم والعلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، وسوف نتناول هذه المقاييس ونتائج تطبيقه على الإقتصاد المصرى فى الفترة الزمنية محل البحث.

١/٢/٣- معامل الاستقرار النقدى أو الضغط التضخمى:

يستند هذا المقياس على نظرية كمية النقود التى تقضى بأن زيادة كمية النقود المتداولة دون أن تقابلها زيادة مناسبة فى الناتج الحقيقى تؤدى إلى فائض فى الطلب النقدى، أى اختلاف حقيقى بين تيار الإنفاق النقدى وتيار العرض الحقيقى للسلع والخدمات مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع. ويتم حساب هذا المقياس بالصيغة التالية:

$$B = \frac{\Delta M}{M} \cdot \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن:

B = معامل الاستقرار النقدى أو الضغط التضخمى.

$\frac{\Delta M}{M}$ = معدل التغير فى كمية وسائل الدفع.

$\frac{\Delta Y}{Y}$ = معدل التغير فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى.

إن التحديد السليم لقياس كمية النقود خلال فترة معينة هو حاصل ضرب هذه الكمية فـــى ســـرعة تداول النقود إلا إذا افترضنا ثباتها فى فترة الدراسة، وذلك أن زيادة سرعة تداول النقود تساهم فى ارتفاع مستوى الأسعار والعكس صحيح.

ويوضـــح الجدول رقم (٦) سرعة تداول النقود فى مصر فى الفترة من ١٩٩٢/٩١ حـــتى ٢٠٠٣/٢٠٠٢، ويتم حسابها على أنها خارج قسمة الناتج المحلى بالأسعار الجارية على كمية النقود المتداولة.

جدول رقم (٦)
سرعة تداول النقود فى جمهورية مصر العربية
(خلال الفترة ١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢)

السنة	الناتج المحلى بالأسعار الجارية (١)	السيولة المحلية الخاصة (٢)	سرعة تداول النقود (١) ÷ (٢)
١٩٩٢/٩١	٢٥٨٩٥	٢١٥٨٨,٢	١,٢٠
١٩٩٣/٩٢	٣١٥٤٧	٢٥٥٩١,٥	١,٢٣
١٩٩٤/٩٣	٣٧٤٢٠	٢٩٨٢١,٦	١,٢٥
١٩٩٥/٩٤	٤٢٥٦٣	٣٩٠٥٢,٧	١,١٠
١٩٩٦/٩٥	٥٢٧١٢	٤٣٦٠٤,٠	١,٢٠
١٩٩٧/٩٦	٦١٣٥٣	٥٦٦٢٠,٠	١,١٠
١٩٩٨/٩٧	٧٧٠٢	٦٣٧١٩,٠	١,٢٠
١٩٩٩/٩٨	٩٧٩٧٥	٧٦٣٢٥,٠	١,٢٨
٢٠٠٠/٩٩	١١٥٨٤٠	٩٦٨٩١,٠	١,٢٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٤٢٣٤٠	١١٠٧٤٦,٠	١,٢٨
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٥٥٠٠٠	١٢٨٩٠٨,٨	١,٢٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٧٢٧٨٣	١٤٤٨٩٣,٠	١,١٩

المصدر:
البنك الأهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - العدد الأول - المجلد الثانى والخمسون - ٢٠٠٣

جدول رقم (٧)
المتغيرات النقدية ومعدلات نموها بجمهورية مصر العربية
(خلال الفترة ١٩٩٢/٩١ – ٢٠٠٣/٢٠٠٢)

السنة	مجموع وسائل الدفع M_1	السيولة المحلية الخاصة M_2	إجمالى السيولة المحلية M_3	معدل نمو % M_1	معدل نمو % M_2	معدل نمو % M_3
١٩٩٢/٩١	٨٦٥٢,٠	٢١٥٨٨,٢	٢٢٦٧٥,٦	---	---	---
١٩٩٣/٩٢	٩٨٦١,٢	٢٥٥٩١,٥	٢٦٥٧١,٨	١٤,٠	١٨,٥	١٧,٢
١٩٩٤/٩٣	١١٢٥٥,٥	٢٩٨٢١,٦	٣٠٩٩٩,٥	١٤,١	١٦,٥	١٦,٧
١٩٩٥/٩٤	١٢٥٠٧,٩	٣٩٠٥٢,٧	٤٠٦١٤,١	١١,١	٣١,٠	٣١,٠
١٩٩٦/٩٥	١٣٢٧٥,٠	٤٣٦٠٤,٠	٤٥٨٩٦,٠	٦,١	١١,٧	١٣,٠
١٩٩٧/٩٦	١٤١٦٨,٠	٥٦٦٢٠,٠	٥٩٠٦٧,٠	٧,٠	٣٠,٠	٢٩,٠
١٩٩٨/٩٧	١٥٧١٠,٠	٦٣٧١٩,٠	٦٦٢٦٩,٠	١١,٠	١٣,٠	١٢,٠
١٩٩٩/٩٨	١٧٨٩٣,٠	٧٦٣٢٥,٠	٧٩٣٦٢,٠	١٤,٠	٢٠,٠	٢٠,٠
٢٠٠٠/٩٩	١٨٩٦٦,٠	٩٦٨٩١,٠	١٠٢٣٦١,٠	٦,٠	٢٧,٠	٢٩,٠
٢٠٠١/٠٠	٢١٢٤٣,٠	١١٠٧٤٦,٠	١١٨٢٩٦,٠	١٢,٠	١٤,٣	١٦,٠
٢٠٠٢/٠١	٢٤٧٠٥,٠	١٢٨٩٠٨,٨	١٣٦٧٥٠,٠	١٦,٣	١٦,٠٤	١٦,٠
٢٠٠٣/٠٢	٢٨٥٠٩,٠	١٤٤٨٩٣,٠	-----	١٥,٤	١٢,٤	-----

المصدر:
- البنك المركزى المصرى، المجلة الإقتصادية – أعداد مختلفة.
- البنك الأهلى المصرى، النشرة الإقتصادية – العدد الأول – المجلد الثانى والخمسون – ٢٠٠٣.

ويتضح من الجدول السابق أن معدلات نمو المتغيرات M2 , M3 تتقارب بدرجة كبيرة وأنها تزيد كثيراً عن معدلات نمو المتغير M1 وذلك باستثناء السنتين الأخيرتين، وبالتدقيق نجد أن نسب زيادة كل من هذه المتغيرات خلال الفترة كلها M1 قد تضاعف تقريباً ثلاث مرات فى حين تضاعف كل من M2 , M3 بأكثر من ست مرات.

كما يوضح الجدول أيضاً تذبذب معدلات النمو السنوية للمتغيرات M2 , M3 ، وقد بلغت أقصى قيم لها فى أعوام ١٩٩٥/٩٤ و ١٩٩٧/٩٦ و ٢٠٠٠/٩٩ ثم اتجهت للتناقص فى السنوات الثلاثة الأخيرة، وتركز معظم الدراسات التى تتعرض للإفراط فى الطلب النقدى وتأثيره على معدل التضخم على استخدام المتغير M2 ، وسنأخذ بهذا المنهج فى الدراسة وعلى هذا الأساس فإن معدل الضغط التضخمى يتم حسابه على أن الفرق بين معدل نمو M2 ومعدل نمو الناتج المحلى الحقيقى.

جدول رقم (٨)
معدل الضغط التضخمى فى (١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢)

السنة	معدل نمو الناتج المحلى بالأسعار الثابتة (%)	معدل نمو السيولة المحلية الخاصة (%)	معدل الضغط التضخمى (%)
١٩٩٢/٩١	---	---	---
١٩٩٣/٩٢	٩,٧	١٨,٥	٨,٨
١٩٩٤/٩٣	٦,٨	١٦,٥	٩,٧
١٩٩٥/٩٤	٢,٣	٣١,٠	٢٨,٧
١٩٩٦/٩٥	٧,٩	١١,٧	٣,٨
١٩٩٧/٩٦	٢,٦	٣٠,٠	٢٧,٤
١٩٩٨/٩٧	٧,٤	١٣,٠	٥,٦
١٩٩٩/٩٨	٦,٧	٢٠,٠	١٣,٣
٢٠٠٠/٩٩	٣,١	٢٧,٠	٢٣,٩
٢٠٠١/٢٠٠٠	١,١	١٤,٣	١٣,٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢,٧	١٦,٠٤	١٣,٧
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤,٠	١٢,٤	٨,٤

المصدر:
بيانات منقولة من الجدول رقم (٣) ورقم (٧) ومنهما تم حساب معدل الضغط التضخمى.

ويتضح من الجدول رقم (٨) أن قيم معدل الضغط التضخمى كانت تأخذ قيما منخفضة ومستقرة إلى حد ما فى عامى ١٩٩٣/٩٢ و ١٩٩٤/٩٣، ثم أخذت تتذبذب بعد ذلك بشكل ملحوظ فتجد أنها وصلت لأكبر قيمة لها فى ١٩٩٥/٩٤ حيث وصلت إلى ٢٨,٧% ثم انخفضت بدرجة شديدة فى عام ١٩٩٦/٩٥ حيث وصلت إلى ٣,٨ ثم ارتفعت مرة أخرى فى ١٩٩٧/٩٦ لتصل إلى ٢٧,٤، وهكذا فى ارتفاع وانخفاض حتى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حيث بدأ فى الانخفاض.

كما يلاحظ أنه فى عام ١٩٩٥/٩٤ حقق الناتج المحلى معدل نمو منخفض للغاية ٢,٣% بينما حققت السيولة المحلية الخاصة أقصى معدل نمو لها، وهو ما نتج عنه أقصى قيمة لمعدل الضغط التضخمى فى هذه السنة، أيضا نجد أنه بدءاً من عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ هناك اتجاه لانخفاض معدل الضغط التضخمى حيث وصل إلى حوالى ١٣% ثم تناقص إلى حوالى ٨% فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، ويعكس ذلك الطبيعة الانكماشية للسياسة النقدية فى السنوات الأخيرة بحيث لم يعد التوسع النقدى سبباً رئيسياً للتضخم فى مصر.

٢/٢/٣- مقاييس التضخم باستخدام الأرقام القياسية للأسعار:

يؤدى الاختلال الذى يحدث بين النمو فى كمية النقود والنمو فى الناتج المحلى الحقيقى إلى فائض فى الطلب على السلع والخدمات المنتجة مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع، ولذلك فإنه يمكن قياس معدل التضخم فى الإقتصاد القومى عن طريق قياس فائض الطلب ونسبته إلى الناتج المحلى الحقيقى، ويستند هذا المقياس فى جوهره على نظرية كينز فى الطلب الفعال وتحديد مستوى الأسعار، ذلك أنه إذا زاد الإنفاق القومى بالأسعار الجارية على الناتج المحلى بالأسعار الثابتة فإن الفرق بينهما يتبلور فى شكل

فائض طلب إجمالى يؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

ويتم حساب فائض الطلب باستخدام الصيغة التالية:

$$D_x = (C_p + C_g + I) - Y$$

حيث:

D_x = فائض الطلب الإجمالى.
C_p = الإستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.
C_g = الإستهلاك العام بالأسعار الجارية.
I = الاستثمار الإجمالى بالأسعار الجارية.
Y = الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة.

إن إشباع جانب من فائض الطلب يتم بالتوسع فى الاستيراد وإحداث عجز فى ميزان العمليات الجارية، أما الجزء الباقى من فائض الطلب والذى لا يقابله عجز فى العمليات الجارية فإنه يمثل صافى فائض الطلب ويمثل ضغطاً تضخمياً يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.

ويتم حساب صافى فائض الطلب على أنه الفرق بين فائض الطلب الإجمالى وعجز العمليات الجارية وذلك على النحو التالى:

$$D_{xn} = D_x - F$$

حيث:

D_{xn} = صافى فائض الطلب.
F = عجز العمليات الجارية.

وبالتالى فإن الفجوة التضخمية = $\frac{D_{xn}}{Y}$

ويصور الجدول رقم (٩) نتائج حساب صافى فائض الطلب والفجوة التضخمية فى الإقتصاد المصرى فى الفترة من ١٩٩٢/٩١ حتى ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

جدول رقم (٩)

الفجوة التضخمية فى الإقتصاد المصرى

(خلال الفترة ١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢)

السنة	الناتج المحلى بالأسعار الثابتة ١٩٨٧/٨٦ (١)	إجمالى الإنفاق المحلى بالأسعار الجارية (٢)	إجمالى فائض الطلب (٣) = (٢) - (١)	عجز العمليات الجارية (٤)	مدلى فائض الطلب (٥) = (٣) - (٤)	نسبة فائض الطلب إلى الناتج المحلى (الفجوة التضخمية) (٦) = (٥) ÷ (١) × ١٠٠	نسبة تغطية عجز العمليات الجارية لإجمالى فائض الطلب (%)
١٩٩٢/٩١	٢٥٨٩٥,٠	٢٨٧١٧,٠	٢٨٢٢,٠	٧٧١,٩	٢٠٥٠,١	٧,٩	٢٧,٠
١٩٩٣/٩٢	٢٨٤٠٦,٨	٣٥٥١٧,٠	٧١١٠,٢	١١١٦,١	٥٩٩٤,١	٢١,١	١٥,٧
١٩٩٤/٩٣	٣٠٣٣٨,٥	٤١٢٨٠,٠	١٠٩٤١,٥	١٤٦٠,٢	٩٤٨١,٣	٣١,٢	١٣,٣
١٩٩٥/٩٤	٣١٠٣٦,٣	٤٧٠٩٧,٠	١٦٠٦٠,٧	٦٧٠٧,٩	٩٣٥٢,٨	٣٠,١	٤١,٧
١٩٩٦/٩٥	٣٣٤٨٨,٠	٥٧٩٧٦,٠	٢٤٤٨٨,٠	١١٠٢٩,٠	١٣٤٥٩,٠	٤٠,٢	٤٥,٠
١٩٩٧/٩٦	٣٤٣٥٨,٨	٧٢٤٦٦,٠	٣٨١٠٧,٢	١١٥٠١,٠	٢٦٦٠٦,٢	٧٧,٤	٣٠,٠
١٩٩٨/٩٧	٣٦٩٠١,٤	٩١٤١٨,٠	٥٤٥١٦,٦	١٢٦١١,٠	٤١٩٠٥,٦	١١٣,٥	٠,٢٣
١٩٩٩/٩٨	٣٩٤١٠,٦	١١٢٤٨٨,٠	٧٣٠٧٧,٤	١٣٩٣٤,٠	٥٩١٤٣,٤	١٥٠,٠	١٩,٠
٢٠٠٠/٩٩	٤٠٦٣٢,٣	١٢٤٧١٩,٠	٨٤٠٨٦,٧	١١٨٥٤,٠	٧٢٢٣٢,٧	١٧٧,٧	١٤,٠
٢٠٠١/٠٠	٤١٠٧٩,٣	١٤٦٢٧,٠,٠	١٠٥١٩٠,٥	٢٥٤٦,٠	١٠٢٦٤٤,٧	٢٤٩,٠	٢,٤
٢٠٠٢/٠١	٤٢١٨٨,٤	١٥٩٨٠٠,٠	١١٧٦١١,٦	٦٢٨٨,٠	١١٥٠٦٥,٦	٢٧٢,٠	٥,٣
٢٠٠٣/٠٢	٤٢٧٦١١,٠	١٨٢٢٣٦,٠	١٣٨٣٦٠,٠	١٢٥٤٨,٠	١٢٥٨١٢,٠	٢٨٦,٠	٩,٠
مجمل الفترة		١٠٩٩٨٤,٠	٦٧٢٣٧٢,٦	٩٢٣٣٧,١	٥٨٠٠٠٥,٥	١٣٥,٦	١٣,٧

المصدر:
البنك المركزى المصرى، المجلة الإقتصادية - أعداد مختلفة.

ويتضح من الجدول رقم (٩) أنه خلال الفترة ١٩٩٢/٩١ حتى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بلغت قيمة مجموع الناتج المحلى الحقيقى ٤٢٧٦١١,٤ مليون جنيه، بينما بلغ مجموع الإنفاق القومى بالأسعار الجارية خلال نفس الفترة ١٩٩٩٨٤ مليون جنيه، ويعنى ذلك أن إجمالى فائض الطلب خلال هذه الفترة قد بلغ ٦٧٢٣٧٢ مليون جنيه، أى ما يمثل حوالى ١٥٧% من مجموع الناتج المحلى الحقيقى.

وبلغ مجموع العجز فى العمليات الجارية خلال نفس الفترة ٩٢٣٦٧ مليون جنيه، وبالتالى فإن صافى فائض الطلب خلال هذه الفترة يبلغ ٥٨٠٠٠٥,٥ مليون جنيه، ويعنى ذلك أن عجز العمليات الجارية فى ميزان المدفوعات قد أشبع ما نسبته ١٣,٧% من مجموع فائض الطلب الذى ظهر خلال الفترة كلها.

وإذا حسبنا صافى فائض الطلب بالنسبة لكل سنة على حده نجد أنه فى بداية الفترة كان عجز العمليات الجارية يمتص حوالى ٢٧% من إجمالى فائض الطلب، ثم زادت هذه النسبة فى السنوات ١٩٩٥/٩٤ و ١٩٩٦/٩٥ حيث زادت عن ٤٠%، ثم بدأت فى الانخفاض التدريجى حتى وصلت إلى حوالى ٩% فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، ويعنى ذلك أن نمو الواردات لم يعد قادراً على أن يواكب الزيادة الضخمة التى حدثت فى فائض الطلب مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع.

كما يتضح من الجدول أن مجمل الفترة الزمنية للدراسة نجد أن المتوسط السنوى لنسبة الفجوة التضخمية كان حوالى ١٣٥%، ويعنى ذلك أن قوى الطلب الكلى كانت تزيد سنوياً فى المتوسط بنحو ١٣٥% عن الحجم الحقيقى للسلع والخدمات المنتجة محلياً بالإضافة إلى ما تم استيراده من الخارج، وهذه الزيادة الكبيرة لا شك أنها أحدثت تضخما أدى إلى ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة.

أخيراً يتضح من الجدول أن قيمة الفجوة التضخمية تأخذ اتجاها صعودياً حاداً خلال الفترة الزمنية، فكانت تبلغ ٧,٩% فى عام ١٩٩٢/٩١ ثم أصبحت ٢٨٦% فى ٢٠٠٢/٢٠٠٣، أى أنها تضاعفت حوالى ستة وثلاثون مرة إلا أنه فى الواقع أننا لا نستطيع أن نأخذ قيمة الفجوة التضخمية نفسها (أى نسبة صافى فائض الطلب إلى الناتج المحلى الحقيقى) كمؤشر للتضخم كما هو الحال فى بعض الدراسات، فهذه القيم كما يتضح من الجدول تأخذ قيماً تراكمية تتزايد كلما ابتعدنا عن سنة الأساس، شأنها شأن الأرقام القياسية للأسعار، كما أنها أيضاً تختلف اختلافاً كبيراً بتغيير سنة الأساس. ولذلك فإن ما يصلح كمقياس للتضخم يجب أن يكون معدل نمو الفجوة التضخمية من سنة لأخرى وليس قيمة الفجوة التضخمية نفسها، إلا أن حساب معدلات النمو السنوية للفجوة التضخمية بالطريقة المعتادة:

$$\text{معدل نمو الفجوة التضخمية} = \frac{\text{(القيمة فى السنة الحالية – القيمة فى السنة السابقة)}}{\text{القيمة فى السنة السابقة}} \times ١٠٠$$

وقد يكون من الأفضل حساب معدل تطور الفجوة التضخمية على أنه الفرق بين قيمة الفجوة فى كل سنتين متتاليتين (القيمة فى السنة الحالية – القيمة فى السنة السابقة) خاصة وأن قيمة الفجوة فى كل سنة على حده هى فى حد ذاتها نسبة مئوية، وقد أدى ذلك بالفعل كما يوضح الجدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠)
مقارنة نتائج طريقتى حساب معدل تطور الفجوة التضخمية
خلال نفس الفترة

السنة	نسبة صافى فائض الطلب أو الفجوة التضخمية (%)	معدل نمو الفجوة التضخمية بالطريقة المعتادة (%)	معدل نمو الفجوة التضخمية بطريقة الفروق (%)
١٩٩٢/٩١	٧,٩	---	---
١٩٩٣/٩٢	٢١,١	١٦٧,٠	١٣,٢
١٩٩٤/٩٣	٣١,٢	٤٧,٨	١٠,١
١٩٩٥/٩٤	٣٠,١	٣,٥	١,١
١٩٩٦/٩٥	٤٠,٢	٣٣,٥	١٠,١
١٩٩٧/٩٦	٧٧,٤	٩٢,٥	٣٧,٢
١٩٩٨/٩٧	١١٣,٥	٤٦,٦	٣٦,١
١٩٩٩/٩٨	١٥٠,٠	٣٢,٠	٣٦,٥
٢٠٠٠/٩٩	١٧٧,٧	١٨,٤	٢٧,٧
٢٠٠١/٠٠	٢٤٩,٠	٤٠,٠	٧١,٣
٢٠٠٢/٠١	٢٧٢,٠	٩,٠	٢٣,٠
٢٠٠٣/٠٢	٢٨٦,٠	٥,١	١٤,٠

المصدر:
بيانات محسوبة بمعرفة الباحث واعتماداً على بيانات الجدول رقم (٩).

ويتضح من الجدول رقم (١٠) أن معدل تطور الفجوة التضخمية يأخذ قيماً تتراوح بين ١٠% و ٣٧% وذلك باستثناء قيم عام ١٩٩٥/٩٤ التى تبلغ١,١% وعام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ التى تبلغ ٧١,٣%. وتوضح نتائج حساب هذا المؤشر أنه فى الفترة من ٩٢/ ١٩٩٣ حتى ١٩٩٦/٩٥ كانت قيم لا تزيد عن ١٣% ثم ارتفعت إلى حوالى ٣٧% فى الفترة التالية وحتى ١٩٩٩/٩٨ ثم اتجهت إلى الانخفاض حتى وصلت إلى ١٤% فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

٣/٢/٣- معيار الإفراط النقدى:

تعد مقاييس التضخم التى تعبر عنها مؤشرات معدل الضغط التضخمى والفجوة التضخمية هى الأكثر شيوعاً فى الاستخدام إلى جانب الأرقام القياسية للأسعار، إلا أن هناك أحد المقاييس الأخرى التى تقترحها دراسة عن التضخم فى جمهورية مصر العربية(١٥) وهو معيار الإفراط النقدى ويقوم على حساب كمية النقود الزائدة عن المستوى المناسب الذى يلزم للمحافظة على ثبات الأسعار.

ويستند هذا المعيار على الاتجاهات المعاصرة فى نظرية كمية النقود والتى ترى أنه يجب أن يؤخذ فى الاعتبار بالنسبة لتحركات الأسعار هو كمية النقود بالنسبة لوحدة الناتج وليس إجمالى كمية النقود، ويتطلب حساب هذا المعيار أولاً معرفة التطور الذى طرأ على متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلى الحقيقى من كمية النقود المتداولة فى الفترة محل البحث ونحصل عليه بقسمة كمية النقود المتداولة على الناتج المحلى الحقيقى:

$$P = \frac{M}{GDP}$$

حيث أن:

P = متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلى من كمية النقود المتداولة.

M = كمية النقود المتداولة.

GDP = الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة.

ولحساب كمية النقود الزائدة عن المستوى المناسب الذى يلزم للمحافظ على ثبات الأسعار تستخدم الصيغة التالية:

$$ME_t = P_o \cdot Y_t \cdot M_t$$

$$H_t = \frac{ME_t}{Y_t}$$

حيث أن:

ME_t = حجم الإفراط النقدى الذى يزيد عن المستوى الأمثل لكمية النقود فى الإقتصاد القومى فى السنة t .

P_o = متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلى الحقيقى من كمية النقود المتداولة السائدة فى سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار.

Y_t = حجم الناتج المحلى الحقيقى بالأسعار الثابتة فى السنة t .

M_t = كمية النقود المتداولة بالفعل فى السنة t .

H_t = معيار الإفراط النقدى فى السنة t .

وتعنى الصياغة السابقة أن ثبات مستوى الأسعار يقتضى ثبات متوسط نصيب الوحدة من الناتج من كمية النقود فى سنة الأساس، والذى يمكن اعتباره بمثابة السعر النقدى لوحدة الناتج، وبالتالى فإن حاصل ضرب هذا المتوسط فى الناتج المحلى الحقيقى لكل سنة ينتج لنا كمية النقود المثلى التى كان لابد أن تكون فى التداول للحفاظ على ثبات الأسعار، وبمقارنة هذه الكمية بحجم النقود المتداولة بالفعل نحصل على حجم الإفراط النقدى. ويصور الجدول رقم (١١) نتائج حساب معيار الإفراط والمؤشرات المطلوبة لذلك.

جدول رقم (١١)

حساب معدل الإفراط النقدى بناء على مؤشرات المعادلة خلال فترة الدارسة

من ١٩٩٢/٩١ حتى ٢٠٠٣/٢٠٠٢

القيم بالمليون

السنة	الناتج المحلى بالأسعار الثابتة ٨٦ ١٩٨٧/ (١)	كمية النقود المتداولة (٢)	متوسط نصيب وحدة الناتج من كمية النقود (٣)	كمية النقود المثلى (٤)	حجم الإفراط النقدى (٥)	نسبة الإفراط النقدى إلى الناتج % (٦)	معدل الإفراط النقدى (٧)
١٩٩٢/٩١	٢٥٨٩٥,٠	٢١٥٨٨,٢	٠,٨٣٤	٢١٥٨٨,٢	----	---	---
١٩٩٣/٩٢	٢٨٤٠٦,٨	٢٥٥٩١,٥	٠,٩٠١	٢٣٦٨٢,٢	١٩٠٩,٣	٦,٧	---
١٩٩٤/٩٣	٣٠٣٣٨,٥	٢٩٨٢١,٦	٠,٩٨٣	٢٥٢٩٢,٦	٤٥٢٩,٠	١٤,٩	٨,٢
١٩٩٥/٩٤	٣١٠٣٦,٣	٣٩٠٥٢,٧	١,٢٥٨	٢٥٨٧٤,٠	١٣١٧٨,٧	٤٢,٤	٢٧,٥
١٩٩٦/٩٥	٣٣٤٨٨,٠	٤٣٦٠٤,٠	١,٣٠٢	٢٧٩١٨,٠	١٥٦٨٦,٠	٤٦,٨	٤,٤
١٩٩٧/٩٦	٣٤٣٥٨,٨	٥٦٦٢,٠	١,٦٤٨	٢٨٦٤٤,٠	٢٧٩٧٦,٠	٨١,٤	٣٤,٦
١٩٩٨/٩٧	٣٦٩٠١,٤	٦٣٧١٩,٠	١,٧٢٧	٣٠٧٦٤,٠	٣٢٩٥٥,٠	٨٩,٣	٧,٩
١٩٩٩/٩٨	٣٩٤١٠,٦	٧٦٣٢٥,٠	١,٩٣٦	٣٧٨٥٦,٠	٤٣٤٦٩,٠	١١٠,٠	٢٠,٧
٢٠٠٠/٩٩	٤٠٦٣٢,٣	٩٦٨٩١,٠	٢,٣٨٤	٣٣٨٧٤,٠	٦٣٠١٧,٠	١١٥,٠	٤٥,٠
٢٠٠١/٠٠	٤١٠٧٩,٣	١١٠٧٤٦,٠	٢,٦٩٦	٣٤٢٤٧,٠	٧٦٤٩٩,٠	١٨٦,٢	٣١,٢
٢٠٠٢/٠١	٤٢١٨٨,٤	١٢٨٩٠٨,٨	٣,٠٥٥	٣٥١٧١,٠	٩٣٧٣٧,٨	٢٢٢,٠	٦٧,٠
٢٠٠٣/٠٢	٤٣٨٧٦,٠	١٤٤٨٩٣,٠	٣,٣٠٢	٣٦٥٧٨,٦	١٠٨٣١٤,٠	٢٤٦,٩	٢٤,٩
مجمل الفترة	٤٢٧٦١١,٠				٤٨١٢٧,٨	١١٢,٥	

المصدر:

- البنك المركزى المصرى، المجلة الإقتصادية – أعداد مختلفة.
- بيانات مصمومة بمعرفة الباحث

ويتضح من الجدول رقم (١١) أن عدد وحدات النقود المتداولة المقابلة للوحدة الواحدة الحقيقية من الناتج المحلى الإجمالى قد زادت بشكل واضح خلال هذه الفترة، فقد كان نصيب وحدة الناتج الحقيقى فى عام ١٩٩٢/٩١ حوالى ٨٣,٤ قرشا فى التداول، ثم ارتفع هذا الرقم ليصل إلى ١٣٠ قرش فى عام ١٩٩٦/٩٥ ثم وصل إلى حوالى ٣٣٠ قرش فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ أى أن متوسط نصيب وحد الناتج من كمية النقود قد تضاعف حوالى أربع مرات خلال فترة الدراسة، كما يتضح أيضاً من الجدول أن مجموع الإفراط النقدى خلال كل الفترة الزمنية محل الدراسة بلغ ٤٨١٢٧٠,٨ مليون جنيه، بينما بلغ مجموع الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢/٩١ خلال الفترة كلها ٤٢٧٦١١,٤ مليون جنيه، ويعنى ذلك أن نسبة الإفراط النقدى إلى مجموع الناتج المحلى قد بلغت حوالى ١١٢,٥% فى المتوسط خلال الفترة كلها وهى نسبة تعتبر مرتفعة للغاية.

وبملاحظة نسبة الإفراط النقدى فى كل سنة على حده نجد أنها تزايدت من ٦,٧% فى ١٩٩٣/٩٢ إلى ٢٤٦,٩% فى ٢٠٠٣/٢٠٠٢، فإن هذا المؤشر أيضا – شأن الفجوة التضخمية – يأخذ قيما تتراكم بشكل مضطرد كلما ابتعدنا عن سنة الأساس لذا فإن المؤشر الذى يمكن أن نعتبره مقياسا للتضخم هو معدل الإفراط النقدى ويقاس بطريقة الفروق والتى سبق توضيحها فى مقياس معدل الفجوة التضخمية.

وتوضح نتائج حساب هذا المقياس أنه يأخذ قيما تتذبذب من سنة لأخرى خاصة فى الفترة من ١٩٩٤/٩٣ حتى ١٩٩٩/٩٨، إذ يبلغ ٨,٢% فى ١٩٩٤/٩٣ ثم يرتفع إلى ٢٧,٥% فى ١٩٩٥/٩٤ ثم ينخفض إلى ٧,٩% فى ١٩٩٨/٩٧ ثم يرتفع إلى ٢٠,٧% فى ١٩٩٩/٩٨ وبعد ذلك يتجه المؤشر إلى الارتفاع حتى يصل إلى ٦٧% فى ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ ثم ينخفض إلى ٢٤,٩% فى ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

يتضح مما تقدم أن حجم الإفراط النقدى فى الإقتصاد المصرى وكذلك نسبته قد تزايدت بدرجة كبيرة خلال الفترة الزمنية للدراسة، ونظراً لأن هذا الإفراط يمثل فى النهاية قوى شرائية فى السوق لا يقابلها معروض مادى من السلع والخدمات، فإن هذا الإفراط يشكل فى النهاية طلباً فائضاً يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، فإذا قارنا حجم الإفراط النقدى الذى حدث خلال هذه الفترة بصافى فائض الطلب نجد أن الإفراط النقدى كان مسئولاً عن إحداث النسبة الكبرى من صافى فائض الطلب فقد بلغ مجموع هذا الأخير خلال الفترة كلها ٥٨٠٠٠٥,٥ مليون جنيه فى حين بلغ مجموع الإفراط النقدى خلال نفس الفترة ٤٨١٢٧٠,٨ مليون جنيه أو ما يقرب من ٨٣% من مجموع صافى فائض الطلب.

٣/٣- مقارنة مقاييس ومؤشرات التضخم:(١٦)

بعد حساب مقاييس التضخم السابقة، معدل الضغط التضخمى، معدل الفجوة التضخمية ومعدل الإفراط النقدى، فإنه يمكن مقارنة قيم هذه المقاييس الثلاثة ومقابلتها مع الأرقام القياسية للأسعار للتعرف على مدى توافقها أو تباعدها.

والواقع أنه يمكن مقارنة مؤشرات التضخم المحسوبة والأرقام القياسية للأسعار بطريقتين، إذ يمكن أولاً مقارنة معدلات النمو السنوية لكل من المؤشرات المحسوبة، إذ يوضح الجدول رقم (١٢) معدلات النمو السنوية للأرقام القياسية لسعر المستهلك فى

الحضر ومكمش الناتج المحلى الإجمالى ومقارنتها بكل من معدل الضغط التضخمى ومعدل الفجوة التضخمية ومعدل الإفراط النقدى، أما الطريقة الثانية فتتمثل فى مقارنة التطور الذى طرأ على كل من هذه المؤشرات خلال الفترة كلها، وقد وُجد أن أفضل أسلوب يوضح هذه المقارنة هو عرض كل المؤشرات بطريقة الأرقام القياسية، وذلك بصفة خاصة بالنسبة لمؤشرات الفجوة التضخمية والإفراط النقدى بسبب طبيعتهم التراكمية وارتباطهم بسنة الأساس كما أوضحنا فيما قبل، وبهذه الصورة فإنه يمكن مقارنة الرقم القياسى فى نهاية الفترة بالنسبة لسنة الأساس، وذلك بالنسبة لكل مؤشر بحيث يمكن معرفة حجم التغير الذى حدث خلال هذه الفترة.

جدول رقم (١٢)
مقارنة مؤشرات التضخم السنوية (فى شكل نسب مئوية)
(خلال الفترة ١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢)

السنة	معدل نمو الرقم القياسى لسعر المستهلك فى الحضر (%)	معدل نمو مكمش الناتج المحلى الإجمالى (%)	معدل الضغط التضخمى (%)	معدل الفجوة التضخمية (%)	معدل الإفراط النقدى (%)
١٩٩٢/٩١	----	----	----	----	----
١٩٩٣/٩٢	١٨,٠٤	١١,٠	٨,٨	١٣,٢	----
١٩٩٤/٩٣	١٤,٢٩	١١,٠	٩,٧	١٠,١	٨,٢
١٩٩٥/٩٤	١٦,١٣	١١,١	٢٨,٧	١,١	٢٧,٥
١٩٩٦/٩٥	٢٥,١٦	١٤,٨	٣,٨	١٠,١	٤,٤
١٩٩٧/٩٦	١٨,٦٠	١٣,٥	٢٧,٤	٣٧,٢	٣٤,٦
١٩٩٨/٩٧	١٦,٧٠	١٧,٩	٥,٦	٣٦,١	٧,٩
١٩٩٩/٩٨	٢١,٢٠	١٨,١	١٣,٣	٣٦,٥	٢٠,٧
٢٠٠٠/٩٩	١٤,٧٠	١٤,٧	٢٣,٩	٢٧,٧	٤٥,٠
٢٠٠١/٠٠	٢١,١٠	٢١,٦	١٣,٢	٧١,٣	٣١,٢
٢٠٠٢/٠١	١١,١٠	٦,٠	١٣,٧	٢٣,٠	٦٧,٠
٢٠٠٣/٠٢	٩,٠٠	٧,٢	٨,٤	١٤,٠	٢٤,٩

المصدر:
بيانات محسوبة من جداول سبق عرضها فى البحث.

ويتضح من الجدول رقم (١٢) بصفة عامة أن معدلات نمو الرقم القياسى لسعر المستهلك أكبر من معدلات نمو مكمش الناتج المحلى الإجمالى وأكبر من معدل الضغط التضخمى، وإن كانت أقل من معدل الفجوة التضخمية ومعدل الإفراط النقدى وخاصة من بعد ١٩٩٩/٩٨. وإذا استثنينا من الجدول بعض القيم الشاذة مثل معدل الفجوة التضخمية فى ١٩٩٥/٩٤ و ٢٠٠١/٢٠٠٠ ومعدل الإفراط النقدى فى ٢٠٠٢/٢٠٠١ فإننا نجد أنه فى السنتين ١٩٩٣/٩٢ و ١٩٩٤/٩٣ فإن الفروق بين المقاييس المختلفة للتضخم ليست كبيرة بصفة عامة، ولكن فى السنوات التالية فإن الفروق تبرز بشكل واضح. فعلى سبيل المثال فى ١٩٩٦/٩٥ نجد أن معدل نمو الرقم القياسى لسعر المستهلك يبلغ أقصى قيمة له

فى حين يبلغ مقاييس التضخم الأخرى: معدل الضغط التضخمى ومعدل الفجوة التضخمية ومعدل الإفراط النقدى، أدنى قيم لها.

كما يتضح أيضا أن مقاييس معدل الضغط التضخمى ومعدل الإفراط النقدى تتقارب فى اتجاه تذبذب. قيم كل منهما فى السنوات المختلفة، وعدا ذلك فإنه يلاحظ عدم وجود تقارب فى قيم أو اتجاهات تغير معدلات نمو الأرقام القياسية للأسعار ومقاييس التضخم الأخرى، وذلك باستثناء السنتين الأخيرتين حيث نجد أن هناك اتجاه واضح لانخفاض معدل التضخم وفقا لأى من المقاييس المستخدمة ، وفى سنة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ يبلغ معدل نمو الرقم القياسى لسعر المستهلك ٩% ويبلغ معدل نمو مكمش الناتج المحلى الإجمالى ٧,٢%، ومعدل الضغط التضخمى ٨,٤%، ومعدل الفجوة التضخمية ١٤% ومعدل الإفراط النقدى ٢٤,٩%.

ويوضح الجدول رقم (١٣) أنه فى عام ١٩٩٤/٩٣ أن معدل نمو متوسط الأجر يزيد عن معدل نمو الرقم القياسى لسعر المستهلك فى الحضر بحوالى ١٢% مما يعنى زيادة فى متوسط الأجر الحقيقى للعامل، إلا أننا كما ذكرنا من قبل أن البيان الخاص بهذه السنة هو بيان أولى والثقة فيه محدودة لعدم اتساقه مع باقى النتائج.

جدول رقم (١٣)

مقارنة المؤشرات السنوية للتضخم والدخل (فى شكل نسب مئوية)

(خلال الفترة ١٩٩٢/٩١ – ٢٠٠٣/٢٠٠٢)

السنة	معدل نمو الرقم القياسى لسعر المستهلك فى الحضر (%)	معدل نمو متوسط دخل الفرد الأسمى (%)	معدل نمو متوسط الأجر الأسمى (%)	معدل الضغط التضخمى (%)	معدل الفجوة التضخمية (%)
١٩٩٢/٩١	----	----	----	----	----
١٩٩٣/٩٢	١٨,٠٤	١٨,٧	----	٨,٨	١٣,٢
١٩٩٤/٩٣	١٤,٢٩	١٥,٣	٢٦,٠	٩,٧	١٠,١
١٩٩٥/٩٤	١٦,١٣	١٠,٥	٦,٢	٢٨,٧	١,١
١٩٩٦/٩٥	٢٥,١٦	٢٠,٠	٦,٢	٣,٨	١٠,١
١٩٩٧/٩٦	١٨,٦٠	١٣,٠	١٢,٠	٢٧,٤	٣٧,٢
١٩٩٨/٩٧	١٦,٧٠	٢٣,٠	١٨,٠	٥,٦	٣٦,١
١٩٩٩/٩٨	٢١,٢٠	٢٣,٠	١١,٠	١٣,٣	٣٦,٥
٢٠٠٠/٩٩	١٤,٧٠	١٤,٠	١٢,٠	٢٣,٩	٢٧,٧
٢٠٠١/٠٠	٢١,١٠	٢٠,٠	١١,٠	١٣,٢	٧١,٣
٢٠٠٢/٠١	١١,١٠	٦,٠	----	١٣,٧	٢٣,٠
٢٠٠٣/٠٢	٩,٠٠	٩,٠	----	٨,٤	١٤,٠

المصدر:

بيانات محسوبة بمعرفة الباحث.

ويتضح من الجدول رقم (١٣) أنه فى السنتين ١٩٩٣/٩٢ و ١٩٩٤/٩٣ فإن معدل نمو متوسط دخل الفرد الأسمى يزيد قليلاً عن معدل نمو سعر المستهلك، أما فى السنوات من ١٩٩٥/٩٤ إلى ١٩٩٧/٩٦ فإن معدل التضخم كما يعبر عنه معدل نمو سعر المستهلك يزيد عن معدل نمو متوسط دخل الفرد وعن معدل نمو متوسط أجر العامل، وفى السنتين ١٩٩٨/٩٧ و ١٩٩٩/٩٨ فإن معدل التضخم يقل عن معدل نمو متوسط دخل الفرد ويزيد عن معدل نمو متوسط الأجر، وفى السنوات التالية فإن معدل التضخم يزيد عن كل من معدل نمو متوسط دخل الفرد ومعدل نمو متوسط الأجر وفى السنة الأخيرة يتعادل معدل التضخم مع معدل نمو متوسط دخل الفرد. وهكذا يوضح الجدول أن معدل نمو متوسط دخل الفرد يقل أحياناً ويزيد أحياناً عن معدل التضخم، أما معدل نمو متوسط الأجر فقد كان دائماً من بعد ١٩٩٤/٩٣ أقل من معدل التضخم، ويعنى ذلك أن أصحاب الدخول الثابتة كانوا وما زالوا يعانوا من انخفاض دخلهم الحقيقى مقارنة بالمجتمع ككل وأن الزيادات والعلاوات التى حدثت فى الأجور النقدية لم تعوض فى أى وقت من الأوقات معدلات الزيادة فى مستوى الأسعار، وأنه حتى فى الأوقات التى كان يزيد فيها معدل نمو متوسط دخل الفرد عن معدل التضخم فإن هذه الزيادة كانت تؤول لعناصر الإنتاج الأخرى غير العمل.

كما يعرض جدول رقم (١٣) أيضاً مؤشرات التضخم الأخرى خاصة معدل الضغط التضخمى ومعدل الفجوة التضخمية ليتضح منها مدى التقارب أو التباعد مع معدلات نمو متوسط دخل الفرد ومعدل نمو متوسط الأجر فى حالة ما إذا أخذنا بهذه المؤشرات كمقاييس للتضخم.

نخلص مما سبق أنه رغم تصريحات المسئولين ورغم ما تثبته نتائج حساب هذه المقاييس عن انخفاض معدل التضخم فى الفترة الأخيرة إلا أن الجميع يشعر أن الحقيقة خلاف ذلك، فالأسعار ما زالت ترتفع بمعدلات ملموسة.

المبحث الرابع
وثائق تأمين الحياة وأساليب الحماية من الآثار السلبية للتضخم فى ظل إتفاقيات الجات

مقدمة:

نظراً لأن وثائق تأمين الحياة تغطى خدمة مستقبلية، بمعنى يستفاد بمبلغ التأمين بعد مضى مدة الوثيقة، أى يتم شراء الوثيقة فى ظل ظروف السوق والأسعار الخاصة بوقت الشراء، وغالباً ما يختلف الوضع عندما يحين ميعاد استحقاق الوثيقة ويحصل المؤمن له على مبلغ التأمين، لذلك نجد أن المؤمن له يفكر فى القيمة الحقيقية لمبلغ الوثيقة بعد الأخذ فى الاعتبار القوة الشرائية للنقود، فيرى أن هذا المبلغ لا يساوى ما كان يقصده سواء لنفسه

أو لأسرته بعد وفاته فى ظل الآثار السلبية للتضخم، وهنا يعزف الكثيرين عن شراء وثائق تأميـن الحـياة، فلابد من وجود حلول لتلك المشكلة لكى يستمروا عملاء التأمين فى طلب الخدمات التأمينية دون الخوف والقلق من تلك الآثار.

ويمارس التأمين على الحياة بعض الشركات فى السوق المصرى مثل:(١٧)

- شـركة مصر للتأمين – شركة الشرق للتأمين – الشركة الأهلية للتأمين – شركة الدلتا للتأمين – شركة المهندس للتأمين – شركة قناة السويس للتأمين.

وتمـارس الشـركات السـت المذكورة تأمين الحياة من خلال أثنين وثلاثون نوعا تقريـباً مـن أنواع وثائق تأمين الحياة، إلا أن أشهر الأنواع هى وثيقة التأمين المختلط مع الإشـتراك فـى الأرباح وتمثل هذه الوثيقة حوالى ٩٤% من الوثائق المصدرة فى السوق المصـرى، وهـناك أنواع أخرى موجودة ولكن غير متداولة لعدم طلبها من قبل العملاء وعـدم تكيفها مع ظروف السوق المصرى علما بأنها موجودة بالسوق الخارجى، وفى ظل إتفاقـيات الجـات سـوف تنتشـر أنواع كثيرة من الوثائق وتتداول نتيجة التعرف عليها والإعلان عنها فى السوق المصرى مثلما يعلن عنها فى السوق العالمى.

وهناك بعض الشركات لا تمارس تأمين الحياة فى السوق المصرى مثل:(١٨)

- شـركة الفرعونية للتأمين – الشركة المصرية لإعادة التأمين – شركة اليكو للتامين – الشـركة المصـرية الأمريكـية للتأمين – الشركة العربية الدولية للتأمين. فقد تخصصت الشركتين الأخيرتين فى التأمينات العامة فقط وفى المناطق الحرة.

جدول رقم (١٤)

مقارنة تطور نشاط عمليات تأمينات الأشخاص

بين عامى ٢٠٠١/٢٠٠٢ – ٢٠٠٢/٢٠٠٣

البيـــــــان	٢٠٠١/٢٠٠٢ (١)	٢٠٠٢/٢٠٠٣ (٢)	% (٢) : (١)
إجمالى مبالغ التأمين للوثائق الجديدة	١٠٦٦٧١٢٦	١٠٨٢٢٤١١	١٠١,٥
إجمالى مبالغ التأمين للوثائق السارية	١٧٦٢٤٢٧٤	١٩٦٢٣٢٦٧	١١١,٣
الأقسام المباشرة	٣٢١٤٨٣	٣٥٢٢٧٧	١٠٩,٦
تعويضات العمليات المباشرة	١٨٥٩٨٢	٢٥٠٣١٨	١٣٤,٦
معدل الوفاة (فى الألف)	٣,٦	٣,٥	
معدل الاسترداد	٤,٦	٤,٦	
معدل الإلغاء	٨,٨	٧,٢	

المصدر:

الهيئة المصرية للرقابة على التأمين – الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

ويتطور نشاط عمليات تأمينات الأشخاص فى السوق المصرى تطور ملحوظ، جدول رقم (١٤) حيث تزداد مبالغ التأمين للوثائق الجديدة بنسبة ١,٥% بينما تزداد مبالغ التأمين للوثائق السارية بنسبة ١١,٣%، وتزداد الأقساط المباشرة بنسبة ٩,٦%، وتعويضات العمليات المباشرة بنسبة ٣٤,٦%، ومن المنتظر بعد علاج مشكلة الآثار السلبية للتضخم وأخذ نتائج البحث فى الاعتبار سوف تنشط عمليات تأمينات الأشخاص سواء فى السوق المصرى أو السوق الخارجى ونتيجة حتمية لإتفاقيات الجات.

شكل رقم (١)
تطور عمليات تأمينات الأشخاص

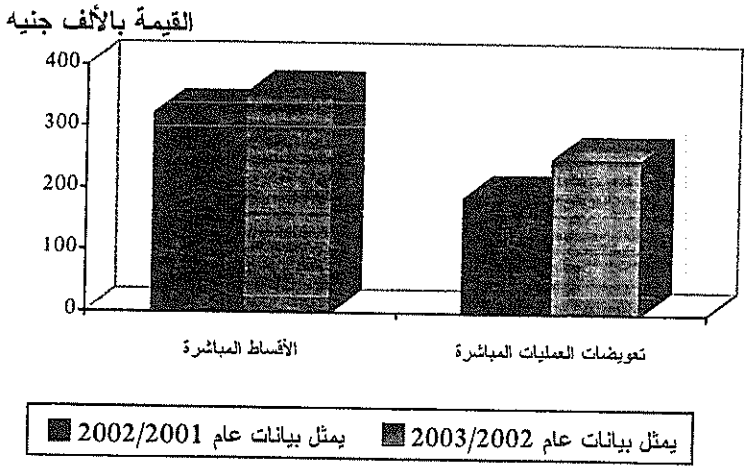

شكل رقم (٢)
تطور عمليات تأمينات الأشخاص

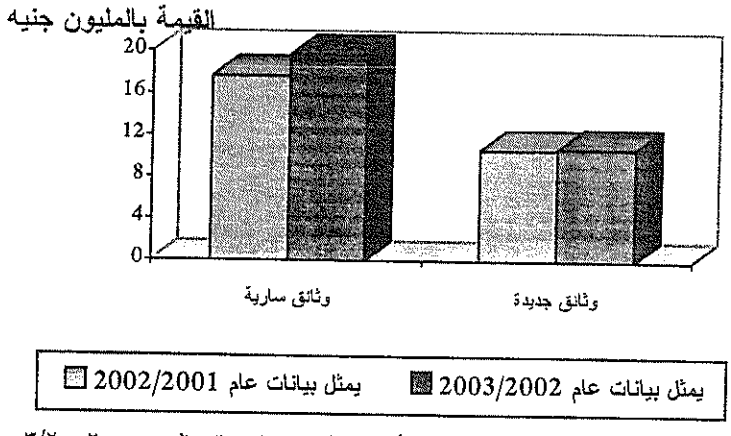

المصدر: الهيئة المصرية للرقابة على التأمين – الكتاب الإحصائى السنوى – ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

ويوضح الشكل رقم (١) تطور عمليات تأمينات الأشخاص من ناحية الأقساط المباشرة وتعويضات العمليات المباشرة مقارنة بين عامى ٢٠٠١/٢٠٠٢ و ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، فقد بلغت الأقساط المباشرة ٣٢١,٤٨٤ ألف جنيه مقارنة ٣٥٢,٢٧٧ الف جنيه، أما التعويضات للعمليات المباشرة فقد بلغت ١٨٥,٩٨٢ ألف جنيه مقارنة ٢٥٠,٣١٨ ألف جنيه.

كما يوضح الشكل رقم (٢) تطور نشاط عمليات تأمينات الأشخاص من ناحية مبالغ التأمين للوثائق السارية ومبالغ التأمين للوثائق الجديدة مقارنة بين نفس الفترة محل الدراسة عامى ٢٠٠١/٢٠٠٢ و ٢٠٠٢/٢٠٠٣، فقد بلغت مبالغ التأمين للوثائق السارية ١٧,٦٢٤ مليون جنيه مقارنة ١٩,٦٢٣ مليون جنيه، أما بالنسبة للوثائق الجديدة فقد بلغت ١٠,٦٦٧ مليون جنيه مقارنة ١٠,٨٢٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

١- أنواع وثائق تأمين الحياة:(١٩)

وتنبثق وثائق تأمين الحياة من ثلاثة أنواع أساسية وهى:

وثائق تضمن مبلغ التأمين للورثة فى حالة الوفاة.

وثائق تضمن مبلغ التأمين أو دفعات فى حالة الحياة.

وثائق مختلطة تضمن مبلغ التأمين للورثة فى حالة الوفاة وأيضا تضمن مبلغ التأمين فى حالة الحياة.

والأتى أشهر أنواع وثائق تأمين الحياة المتداولة فى السوق المصرى والسوق الخارجى:

١/١- وثيقة التأمين المؤقت:

وفى هذا النوع تتعهد شركة التأمين بصرف مبلغ التأمين عند وفاة المؤمن عليه وذلك إذا حدثت الوفاة خلال مدة التأمين، فإذا بقى المؤمن عليه على قيد الحياة حتى نهاية مدة التأمين لا يصرف أى مبلغ للمؤمن عليه، وهذا النوع يعتبر أقدم أنواع تأمينات الحياة وهو أكثر انتشاراً فى السوق الخارجى وأرخصها سعراً. هذا بالإضافة إلى أنه لا يحق للمستأمن تصفية الوثيقة أو الإقتراض بضمانها، وإذا توقف عن سداد الأقساط ينتهى التأمين فوراً.

١/٢- وثيقة التأمين مدى الحياة بأقساط تدفع لمدى الحياة:

وفى هذا النوع تعهد شركة التأمين بصرف مبلغ التأمين بعد وفاة المؤمن عليه مباشرة أو عند بلوغه سن الخامسة والثمانون، وتسدد الأقساط مدى حياة المؤمن عليه وحتى بلوغه هذا السن، وتقدم الوثيقة ضماناً دائماً من خطر الوفاة مقابل قسط بسيط كما أن الاحتياطى الحسابى لتلك الوثائق يعطى صاحبها الحق فى تصفيتها أو الإقتراض بضمانها وهذا غير متاح فى وثيقة التأمين المؤقت، ومن ناحية أخرى فإن أقساط هذه الوثيقة صغيرة جداً بما يتيح الحصول على مبلغ تأمين معقول، ويمكن لحامل الوثيقة تحويلها مستقبلاً إلى وثيقة تأمين مختلط عندما تسمح ظروف المستأمن بذلك.

١/٣- وثيقة التأمين المؤقت مع استرداد الأقساط فى حالة الحياة:

وبموجب هذه الوثيقة يصرف مبلغ التأمين بالكامل عند انتهاء مدة الوثيقة إذا كان المؤمن عليه قبل نهاية مدة التأمين، كما تتعهد أيضا برد قيمة الأقساط بالكامل إذا كان المؤمن عليه على قيد الحياة عند انتهاء مدة التأمين.

١/٤- وثيقة رأس المال المؤجل أو الوقفية البحتة:

وبموجب هذه الوثيقة يصرف مبلغ التأمين بالكامل عند انتهاء مدة الوثيقة إذا كان المؤمن عليه على قيد الحياة فى تاريخ الاستحقاق، أو برد قيمة الأقساط أو قيمة التصفية أيهما أكبر إذا توفى المؤمن عليه قبل انتهاء مدة الوثيقة. وهذه الوثيقة تعتبر من أبسط أنواع وثائق تأمين الوفاة إذ أن التعويض يساوى قيمة الأقساط المسددة وهى تناسب الشخص الذى يرغب فى ادخار مبلغ معين لاستغلاله بعد الحصول عليه، ولا يعين ما يترتب على وفاته ولذلك فهذه الوثيقة يمكن أن تعرض على شخص يعيش بمفرده وليس مسئولاً عن أحد يعوله، وأيضاً يمكن أن تعرض على شخص حالته الصحية لا تسمح له بشراء وثيقة تغطى خطر الوفاة.

١/٥- وثيقة التأمين المختلط مع الاشتراك فى الأرباح:

وهذه الوثيقة أكثر انتشاراً فى السوق المصرى وتمثل نسبة ٩٤% من الوثائق المصدرة فى شركات التأمين، وتتميز هذه الوثيقة بإقبال المؤمن عليهم الشديد لها، كذلك بارتفاع نسبة العمولة للمنتجين وسماسرة التأمين إذا تبلغ نسبة العمولات فى السنة الأولى حوالى ٦٠% من مجموع الأقساط ونسبة ١٠% فى السنة الثانية، ونسبة ١٠% للسنة الثالثة، ويعاب عليها ارتفاع قسطها السنوى المحسوب وذلك بالمقارنة بأقساط الوثائق الأخرى.

وبمقتضى هذه الوثيقة تتعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين فى إحدى الحالات الآتية:

أ- فى تاريخ استحقاق مبلغ التأمين فى نهاية مدة التأمين وذلك إذا كان المؤمن عليه على قيد الحياة.

ب- عند وفاة المؤمن عليه إذا حدثت الوفاة قبل نهاية مدة التأمين.

حقيقة وثيقة التأمين المختلط مع الاشتراك فى الأرباح تعتبر وثيقتين فى وثيقة واحدة، وثيقة تأمين مؤقت وهى تضمن صرف مبلغ تأمين عند وفاة المؤمن عليه خلال مدة الوثيقة، وفى نفس الوقت وثيقة رأس مال مؤجل وهى تضمن صرف مبلغ فى حالة بقاء المؤمن عليه على قيد الحياة فى نهاية مدة التأمين.

وتقوم شركة التأمين بتوزيع أرباح لهذه الوثائق تتراوح نسبتها بين ٦%، و ٨% لمبلغ التأمين سنوياً، فعلى سبيل المثال تقوم شركة المهندس للتأمين بتوزيع ٦% سنوياً، وتقوم شركة مصر للتأمين بتوزيع ٨% سنوياً، وتصرف هذه الأرباح فى نهاية مدة التأمين أى مع صرف مبلغ التأمين، هذا بالإضافة إلى أن تلك الأرباح تحسب بمعدلات فائدة بسيطة وليست معدلات فائدة مركبة، ومن شروط الوثيقة أن يخضع طالب التأمين للكشف الطبى الكامل حسب مبلغ التأمين وللشركة الحق فى رفض الحالات الغير لائقة طبياً.

٦/١- وثيقة التأمين المشترك فى الأرباح بدون كشف طبى:

وهـذه الوثيقة تنشق من الوثيقة رقم ٥/١ إلا أن مبلغ التامين لهذه الوثيقة لا يتجاوز ١٠٠٠٠ جنـيه مصـرى، كما أن العميل لا يحق له صرف مبلغ التأمين بالكامل إلا بعد مرور سنتين وقبل هذه المدة يصرف مبلغ التأمين بالنسب التالية:

فى حالة وفاة المؤمن عليه خلال الشهر الأول من بدء سريان التأمين تتعهد الشركة بصـرف ٤% مـن مبلغ التأمين وخلال الشهر التالى يصرف نسبة ٨% من مبلغ التأمين، وخـلال الشـهر التالى يصرف نسبة ١٢%، وهكذا تتزايد نسب صرف المبلغ المستحق حسب الفترة إلى أن يصرف مبلغ التأمين بالكامل بعد مضى سنتين كاملتين من تاريخ بدء التأمين.

٧/١- الوثيقة الثلاثية مع الاشتراك فى الأرباح:

وتتعهد الشركة بمقتضى هذه الوثيقة بدفع مبلغ التأمين كما يلى:

أ- فى حالة بقاء المؤمن عليه على قيد الحياة:

تحسب أرباح الثلث الأول من مدة التأمين على أساس مبلغ التأمين بالكامل وتدفع فى نهاية الثلث الأول من مدة التأمين، ويحسب أرباح الثلث الثانى على أساس ثلاثة أرباع مبلغ التأميـن وتدفـع فى نهاية الثلث الثانى من مدة التأمين، ويحسب أرباح الثلث الأخير على أساس نصف مبلغ التأمين وتدفع هذه الأرباح بنسبة ٨,٥% سنويا من مبلغ التأمين بالكامل بالإضافة إلى نصف مبلغ التأمين فى نهاية مدة التأمين.

ب- فى حالة وفاة المؤمن عليه قبل نهاية مدة التأمين:

يحق للمؤمن عليه الاشتراك فى الأرباح التى تقوم الشركة بتوزيعها سنويا على هذا الـنوع من التأمين، ويعلى نصيب كل وثيقة من الأرباح على مبلغ الدفعة الأخيرة أو على مبلغ التأمين المستحق فى حالة الوفاة ويصرف.

٨/١- التأمين المختلط مع الاشتراك فى الأرباح على حياة شخصين:

يتمـيز هـذا النوع من الوثائق بضمان المصالح المشتركة بين شخصين قد يكونان شريكان فى شركة أو مشروع أو يكونان زوجين، بمعنى أن هناك مصلحة لكل شخص فى بقـاء الآخر على قيد الحياة فهنا علاقة مشتركة بينهما وهذا تطبيقا لمبدأ المصلحة التأمينية Insurable Interest ، بحيـث أن هـناك مصـلحة تأمينية بين الطرفين فإذا تحقق الخطر المؤمن منه كأن تقع الوفاة مثلاً لأحد الطرفين فيصاب الآخر بضرر ما نتيجة تحقق الوفاة للطرف الآخر.

فـيجد الطـرف الغير مصاب بأضرار الخطر فى مبلغ التأمين ما يعوضه عن هذا الضـرر، ويـزداد هـذه المزايا إذا كانت الوثيقة تشترك فى الأرباح وتناسب هذه الوثيقة زوجيـن يعملان وتعتمد ميزانية أسرتها على دخلهما معاً ويهدفان إلى حفظ مستوى معيشة أسـرة فـى نفـس الوقت، إذ أن وفاة أحدهما يقل الدخل ويتأثر تبعاً لذلك مستوى معيشة الأسـرة، وفـى هـذه الحالة تظهر أهمية مبلغ التأمين الذى تدفعه الشركة لتحقيق التوازن المطلـوب، كمـا تناسب الوثيقة الشريكين فى شركة معينة أو مشروع معين بحيث الوفاة أحدهما يصرف الشريك الآخر مبلغ التأمين حتى يمكنه من القيام بسداد الالتزامات التى تقع على عاتق المشروع أو لشراء نصيب الشريك المتوفى.

١/٩- وثـيقة الشـرق الجديدة بدون الاشتراك فى الأرباح أو مع الاشتراك فى الأرباح:

وتتعهد الشركة بموجب هذه الوثيقة بالآتى:

أ- فى حالة بقاء المؤمن عليه على قيد الحياة فى نهاية مدة التأمين يصرف له ضعف مبلغ التأمين الوارد بالوثيقة.

ب- فـى حالـة وفاة المؤمن عليه تدفع الشركة مبلغ التأمين الأصلى مضافا إليه زيادة سنوية قدرها ٥% من مبلغ التأمين عن كل سنة تأمينية ابتداء من السنة الثانية على ألا يتجاوز مجموع الزيادات السنوية مبلغ التأمين الأصلى.

ج- فـى حالـة وفـاة المؤمـن عليه نتيجة حادث يصرف ضعف مبلغ التأمين فورا بالإضافة إلى الزيادات السنوية المستحقة والمحسوبة وفقا للفقرة (ب).

د- وفـى حالـة إصـابة المؤمن عليه بعجز كلى دائم قبل نهاية مدة التأمين يصرف ضعف مبلغ التأمين الأصلى.

هـ- وفـى حالـة وفاة أرملة المؤمن عليه قبل نهاية مدة التأمين يصرف مبلغ التأمين الأصلى مرة أخرى دون تحصيل أقساط.

ويمكـن القول أن هذه الوثيقة تغطى كافة الأخطار التى يتعرض لها الإنسان، فهى تغطـى مخاطـر العجـز والشيخوخة والوفاة كما تغطى خطر وفاة زوجة المؤمن عليه، وينعكس الوضع فى حالة كون التأمين على الزوجة فتغطى زوج المؤمن عليها وبنفس مبلغ تأميـن الوثيقة هذا بالإضافة إلى أن الوثيقة تشترك فى الأرباح ويصل معدل أرباحها إلى ١٢,٥% من مبلغ التأمين سنويا وتصرف مع مبلغ التأمين.

وتناسب هذه الوثيقة رب الأسرة الذى يرغب فى الحصول على مبلغ معين فى سن معيـن فى نهاية مدة التأمين، أو توفير مبلغ مناسب للمستفيدين فى حالة وفاة المؤمن عليه قـبل انـتهاء مدة التأمين، وكذلك تناسب أصحاب المهن والحرف إذ تضمن تغطية حالات العجز الكلى والوفاة أثر حادث معين.

ويعـاب علـى هذه الوثيقة ارتفاع أقساطها إلى أنها تعتبر تأمين تكميلا للتأمينات الإجتماعية التى تتولها وزارة الشئون والتأمينات الإجتماعية. علما بأن هذه الوثيقة تصدرها شركة الشرق للتأمين دون الشركات الأخرى، والآن تسعى شركة جاهدة فى تخفيض أسعار هذه الوثيقة والدعاية المناسبة لها.

١/١٠- وثيقة تأمين المختلط / معاش:

وتضمن هذه الوثيقة صرف مبلغ التأمين فى حالة وفاة المؤمن عليه قبل نهاية مدة التأميـن؛ أما إذا بقى المؤمن عليه على قيد الحياة فى نهاية مدة التأمين تصرف الشركة له معاشـا شهريا لمدى الحياة ويقدر بنسبة ١% (واحد فى المائة) من مبلغ التأمين وبحد أدنى خمـس سنوات من تاريخ استحقاق صرفه سواء ظل المؤمن عليه على قيد الحياة أو توفى خلالهـا، هذا بالإضافة إلى أنه من الجائز للمؤمن عليه أن يستبدل جزء من المعاش بمبلغ نقدى يصرف فى نهاية مدة التأمين.

وتتيح هذه الوثيقة للمؤمن عليه أن يختار صرف المعاش المضمون له لمدة ٥ سنوات على الأقل أو يختار القيمة الإستبدالية بجزء منه أو كل المعاش، فإذا فضل المؤمن عليه أن يستثمر القيمة كلها بنفسه فتحدد هذه الوثيقة كما يأتي:

سن المؤمن عليه عند انتهاء التأمين	القيمة الإستبدالية لمعاش شهرى قدره جنيه واحد
٥٥ سنة	١٦٠ جنيه
٦٠ سنة	١٤٠ جنيه
٦٥ سنة	١٢٠ جنيه

وتناسب هذه الوثيقة أصحاب المهن الحرة الذين يرغبون فى الحصول على معاش فى سن معين كما تناسب أصحاب الوظائف الذين يرغبون فى الاحتفاظ بمستوى دخل معين عند بلوغهم سن التقاعد فيجمع بين المعاش الوظيفى والمعاش الذى تضمنه الوثيقة.

١١/١- وثيقة التأمين المختلط بأقساط تقل عن مدة التأمين:

تضمن هذه الوثيقة صرف مبلغ التأمين إذا توفى المؤمن عليه خلال مدة التأمين أو إذا كان على قيد الحياة عند نهايتها. وتتميز هذه الوثيقة بأن مدة سداد الأقساط تقل عن مدة التأمين نفسها فهذه الوثيقة تناسب شخص يرغب فى الحصول على مبلغ التأمين فى سن معين مع علمه بأن دخله سوف يتأثر مستقبلاً ففى هذه الحالة يفضل لهذا الشخص سداد الأقساط فى مدة تقل عن مدة التأمين كما فى حالة موظف يبلغ من العمر ٤٥ سنة ويرغب فى الحصول على مبلغ التأمين فى الخامسة والستين من عمره فيمكنه أن يختار وثيقة المختلط ١٥/٢٠، أى أن مدة التأمين ٢٠ سنة ومدة سداد الأقساط ١٥ سنة بحيث ينتهى من سداد الأقساط عند بلوغه سن الستين وهذا سن التقاعد ونقص الدخل.

١٢/١- وثيقة التأمين المختلط بأقساط مخفضة خلال الخمس سنوات الأولى:

وهذه الوثيقة لا تختلف عن وثيقة التأمين المختلط العادية إلا أن قيمة القسط السنوى المستحق خلال الخمس سنوات الأولى تقدر بنصف قيمة القسط المستحق اعتباراً من السنة السادسة وحتى نهاية مدة الوسيط وتتميز هذه الوثيقة بانخفاض القسط خلال الخمس سنوات الأولى فيجعل من المناسب عرض هذه الوثيقة على صغار السن المبتدئين فى حياتهم العملية الذين يرغبون فى تغطية تأمينية تناسبهم.

١٣/١- وثيقة تأمين المهر والتعليم:

وهذه الوثيقة تضم الوالد وطفله أو طفلته فى وقت واحد وتضمن الآتى:

أ- صرف معاش سنوياً قدره ١٠% من مبلغ التأمين فى آخر ثلاث سنوات (تعليم المرحلة الثانوية)، أو آخر خمس سنوات (مرحلة التعليم الجامعية) من الوثيقة طبقاً لاختيار الوالد المؤمن عليه، ويصرف المعاش للطفل المعين فى الوثيقة إذا كان على قيد الحياة سواء كان الوالد على قيد الحياة أو وفاته المنية.

ب- صرف مبلغ فى تاريخ استحقاق الوثيقة بعد انتهاء مدة صرف المعاش.

ج- فى حالة وفاة الوالد أثناء سريان الوثيقة يتوقف عن سداد الأقساط وتبقى المزايا كما هى.

د- فـــى حالـــة وفاة الطفل خلال سريان الوثيقة وقبل صرف المعاش ترد الأقساط المســـددة أمـــا فـــى حالة وفاته خلال مدة صرف المعاش تصرف القيمة الحالية لدفعات المعاش المتبقية ومبلغ التأمين معاً.

وبعـــد اســـتعراض وثـــائق تأميـــن الحياة المصدرة بواسطة شركة الشرق للتأمين والمـــتداولة تقريباً فى السوق المصرى نجد أن هناك بعض الشركات تنفرد ببعض أنواعا أخـــرى مـــن وثائق الحياة أما بالنسبة للسوق الخارجى فنجد أن التأمين المؤقت هو تأمين الحـــياة السائد فى السوق ويتأثر هذا النوع أيضاً بمعدلات التضخم العالمية كلا حسب سوق دولـــته، كمـــا تـــتأثر أنواع وثائق تأمين الحياة فى السوق المصرى بمعدلات التضخم فى جمهورية مصر العربية.

٢- التضخم وأثاره السلبية على وثائق تأمين الحياة:

إن التضـــخم هو الارتفاع المستمر فى الأسعار ويتعاقب بشدة من سنة إلى أخرى ولعـــدة ســـنوات بنســـب غـــير معروفة ومتقلبة، ولا يمكن التكهن بها بدقة وهو ما تؤكده الدراســـات العلمـــية فى معظم بلدان العالم فى السنوات العشر الأخيرة بصفة خاصة، فإذا اســـتمر هذا التعاقب فسوف يكون له أثار سلبية عميقة ومربكة على العقود وأوراق الدين طويلة الأجل المقومة بمبالغ نقدية ثابتة ومنها بالطبع عقد أو وثيقة التأمين على الحياة سواء أكانـــت هذه الوثيقة تهدف إلى دفع مبلغ التأمين Sum Assured إلى المؤمن عليه فى حالة بقائه على قيد الحياة ويتسلمه فى نهاية مدة الوثيقة أو يسلم لورثته عند وفاته، أو كانت تهدف إلى دفع معاش دورى ثابت Life Annuities له أو للمستفيدين وفقاً لرغبته.

وتتبلور هذه الآثار السلبية فى أن التضخم يعنى انخفاض القوة الشرائية لنفس المبلغ مـــن الـــنقود وبالتالى فإن التضخم المستمر المتعاقب لسنوات سيجعل حاملى وثائق تأمين الحـــياة يتســـلم مبلغاً محدد من النقود كان يمكن لصاحبه من العيش فى مستوى ملائم فى الماضى أى عندما حرر عقد أو وثيقة التأمين إلا أنه الآن وبعد التأثر بمعدلات التضخم لا يمكنه من العيش فى هذا المستوى الملائم أنذاك، بل فى مستوى أقل ويصبح هذا المستوى أكثر انخفاضاً كلما كان معدلات التضخم أكثر شدة وكانت نسبة ارتفاع الأسعار عالية، أى أن التضـــخم يقلـــل مـــن أهمية التأمين على الحياة كوسيلة للحفاظ على مستوى ملائم من المعيشة لمن أمنوا على حياتهم عندما يصلون إلى سن الخطر من وجهة نظرهم ولتعويض النقص فى دخولهم نتيجة لوصولهم لهذه السن.

فإذا استمرت معدلات التضخم فى التعاقب وتأكد الأفراد من أنهم لن يستفيدوا كثيرا مـــن التأمين على الحياة بسبب هذا التضخم ومن أن هذا التضخم يضعف المزايا المستقبلية للتأمين على الحياة فإن هذا التأمين يصبح موضوعاً غير ذى بال وقليل الأهمية، فيقل إقبال الناس عليه وبالتالى يتقلص نشاط شركات التأمين على الحياة.

٣- التطور المطلوب فى السياسات الاستثمارية لشركات التأمين لمواجهة آثار التضخم:

إن التضـــخم وما يرافقه من متغيرات عديدة ومتقلبة فى الإقتصاد والأسواق المالية ونشـــاط التأميـــن على الحياة، كما بينا سابقاً يفرض على شركات التأمين التى تمارس هذا

النوع من التأمين أن تعيد النظر فى سياستها الاستثمارية حتى تطورها وتجعلها أكثر ملاءمة لهذه المتغيرات الإقتصادية والمالية المؤثرة، فهذه الشركات أصبحت نتيجة لهذه الظروف فى حاجة ماسة إلى إعادة النظر فى مكونات حافظة استثماراتها لكى تصبح أكثر مرونة وسيولة وتتمشى باعتبارها أصل من أهم أصول ميزانية شركة التأمين مع التغيرات التى تحدث فى العناصر الرئيسية لخصوم ميزانيتها، فعليها أن تعتمد بشكل أقل على الاستثمارات التقليدية طويلة الأجل وذات العائد الثابت وتتجه إلى الاعتماد المتزايد على الاستثمارات ذات العائد المتغير والأقل أجلا وقصيرة الأجل والتى أصبحت تدر عائداً كبيراً، وتتميز بأنها أكثر قدرة على التحول والتواؤم المناسب والسريع مع الظروف الإقتصادية وظروف سوق المال المتقلبة والتى صاحبت ظاهرة التضخم العالمية الحالية التى تتميز بوجود كساد وبطالة متقلبة ومحسوسة إلى جانب التضخم المؤثر.

ولقد أصبح مبدأ تحقيق التوازن والوفاق أو التكامل بين أصول وخصوم الميزانية فيما يتعلق بطول أو قصر الأجل والسيولة والعائد والتكلفة، من أهم المبادئ المعاصرة التى ترتكن عليها السياسات الاستثمارية المتطورة لشركات التأمين المصرية والعالمية وهو ما يطلق عليه الآن فن إدارة الأصول والخصوم Asset Liability Management Technique وتطبيق هذا المبدأ يعنى أنه على إدارة شركة التأمين أن تحقق الربط والتنسيق والتكامل بين أنواع وثائق التأمين التى تصدرها وبين سياستها الاستثمارية، ولم يعد من المناسب أن يطبق الأسلوب القديم وهو الفصل أو الاستقلال أو عدم التفاهم والتنسيق بين القسم المسئول عن تصميم وإقرار وثائق التأمين التى تصدرها شركة التأمين وبين الإدارة أو القسم المسئول عن استثمار أموالها، وهو وضع كان يحدث كثيراً فى الماضى ومستمراً منذ أن كانت كل وثائق التأمين على الحياة المصدرة من النوع التقليدى ذى الإيراد الثابت، والجدير بالذكر أنه فى بعض الأوقات تسبب هذا الفصل وعدم التنسيق فى حدوث مشكلات وتناقضات مالية ذات أهمية بالغة لعدد من الشركات.

إن تعاظم الدخل من الاستثمارات وتزايد قيمتها والحفاظ على سلامتها وسيولتها فى نفس الوقت سيكو المحور الأساسى للاختيار واتخاذ القرار الاستثمارى لشركة التأمين خلال سنوات التضخم التى يعيشها العالم الآن، كذلك فإن شركات التأمين فرع الحياة يجب أن تعمل على تدعيم حافظة استثماراتها بهذا النوع من الأصول الاستثمارية ذات القدرة الأكبر على مقاومة التضخم Inflation Resistant Investment وذلك حتى تواجه التضخم من ناحية، وتعوض ما قد يلحق باستثماراتها النقدية أو ذات العائد الثابت من أضرار بسبب التضخم من ناحية أخرى ويقصد بالاستثمارات التى تقاوم التضخم تلك الأصول الاستثمارية التى تتزايد قيمتها وأرباحها فى ظل التضخم وسريانه مثل بعض الممتلكات العقارية والحصص والمساهمات فى الشركات الاستثمارية المختلفة.

٤- تطوير أساليب التأمين على الحياة لحمايته من الآثار السلبية للتضخم والأساليب المقترحة:

إن الآثار السلبية للتضخم تصيب التأمين على الحياة بشكله التقليدى أى وثائق التأمين التى تستحق بمبلغ ثابت فى نهاية مدتها، لذلك فقد توصل رجال التأمين سواء فى السوق المصرى أو السوق الخارجى خاصة فى السنوات العشرين الأخيرة إلى تطوير لهذه

الآثـــار الســـلبية للتضـــخم، وبالتالى يظل التأمين على الحياة وسيلة إدخارية هامة للأفراد وللإقتصاد القومى، ويظل يحقق أهدافه الإجتماعية والإقتصادية السامية.

وتقـــوم فكرة تطوير أسلوب التأمين على الحياة على أساس تعويض حملة الوثائق عن انخفاض القيمة الحقيقية أو القوة الشرائية لمبلغ التأمين بسبب التضخم فيجعل هذا المبلغ غـــير ثابـــت كما هو الحال فى الأسلوب التقليدى للتأمين على الحياة، وبالتالى يصبح مبلغ التأميـــن متغـــيراً ويزداد من سنة إلى أخرى حتى يمكن تجنب انخفاض قيمة النقود والقوة الشـــرائية لمبلغ التأمين عند استحقاقه كما كان يحدث فى حالة التأمين التقليدى على الحياة بمبلغ ثابت.

١/٤- أهم أنواع وثائق التأمين على الحياة المطورة:(٢٠)

وقد أسفر تطوير أسلوب التأمين على الحياة عن عدة أنواع من وثائق التأمين على الحياة، وأهم هذه الأنواع هى:

(أ) وثـــائق التأمين مع الاشتراك فى الأرباح With Profit وتعنى أن المبلغ الثابت والأصـــلى للتأميـــن علـــى الحياة يزيد كل عام بنسبة تعلنها شركات التأمين وفقاً لسياستها الاستثمارية وأرباحها المحققة.

(ب) وثـــائق التأمين على الحياة التى يرتبط التغير فى مبلغها بالتغير فى الرقم القياسى لأسعار التجزئة Retail Price Index Linked .

(ج) وثـــائق التأميـــن على الحياة التى يرتبط التغير فى مبلغها بالتغير فى قيمة أو عائد ورقـــة أو مجموعـــة معيـــنة من الأوراق المالية خاصة أسهم الشركات الناجحة Equity - Linked .

٢/٤- وثائق التأمين على الحياة المقترحة لحل مشكلة التضخم:

ويقـــترح الباحـــث عـــدد من الطرق لتصميم وثائق تأمين الحياة مع مراعاة الآثار السلبية للتضخم مثل:

١/٢/٤- إصـــدار وثـــيقة تأمين الحياة ومعالجة القسط بمتوسط معدلات التضخم المتوقعة خـــلال مدة الوثيقة، وفى نفس الوقت يعالج مبلغ التأمين فى تاريخ الاستحقاق بمعدل التضخم الواقع فى سنته، وذلك مع الأخذ فى الاعتبار:

أ- معالجة قسط التأمين بمتوسط معدلات التضخم المتوقع خلال مدة التأمين، بعد تكوين سلسلة زمنية لمعدلات التضخم والتنبؤ بمعدلات التضخم لسنوات سريان وثيقة التأمين، وبهذا نحصل على متوسط معدلات التضخم المطلوب.

ب- معالجة مبلغ التأمين سواء مضاف إليه الأرباح أو بدون أرباح بمعدل التضخم فى نهاية مدة التأمين، وفقاً لمعدل سنة الاستحقاق.

٢/٢/٤- إصدار وثيقة تأمين الحياة بعد تقسيم مدة التأمين لفترات متساوية، فإذا كانت مدة الوثيقة عشرون سنة مثلاً تقسم أربع فترات كل فترة خمس سنوات، ثم يحسب لكـــل فترة متوسط لمعدلات التضخم المتوقعة يعالج بنسبته القسط فى سنوات تلـــك الفـــترة، وبالـــتالى يتغير القسط بتغير معدلات التضخم كل فترة، وبهذا تســـاير الوثيقة من ناحية القسط معدلات التضخم خلال مدة الوثيقة كلها، وفى

تاريخ استحقاق مبلغ التأمين يعالج بمعدل التضخم الخاص بهذه السنة، وتتمتع هذه الطريقة بدرجة من الدقة فى علاج الآثار السلبية للتضخم.

وسوف تحققا الوثيقتين المصممين بالطريقتين السابقتين عدد من النتائج:

أ- بالنسبة للمؤمن له:

أ/١- لم يتأثر المؤمن له بمعدلات التضخم فى المستقبل نتيجة معالجة القسط والذى يتبعه معالجة خاصة لمبلغ التأمين.

أ/٢- إقبال المؤمن لهم على شراء تلك الوثائق.

أ/٣- إعادة حسابات التكلفة والعائد بالنسبة للمؤمن لهم فتعطى لهم درجة من الرضا على وثيقة تأمين الحياة.

ب- إما بالنسبة لشركات التأمين:

ب/١- فرق الأقساط سوف يتيح للشركة فرص أكبر للاستثمار وزيادة الملاءة المالية للشركة.

ب/٢- انخفاض معدلات الإلغاء لدى شركة التأمين.

ب/٣- ضمان زيادة الإصدارات كل فترة مع استمرار المستأمنين أنفسهم دون تكلفة إدارية تتحملها الشركة.

ب/٤- انخفاض معدلات التصفية وحرص المؤمن لهم على الاستمرار فى سريان وثائقهم.

ب/٥- انخفاض معدلات الاقتراض بضمان الوثيقة من جانب المؤمن لهم.

ج- وبصفة عامة تتميزا الطريقتين السابقتين بعدة مزايا منها:

ج/١- سهولة الفهم والإدراك من جانب المؤمن لهم ومن جانب القائم بعملية الإصدار، وكذلك سهولة التسويق من جانب منتجى التأمين.

ج/٢- تتميزا بالعدالة والمنطقية فى حساب التغير فى القسط والذى يقابله تغير فى مبلغ التأمين، فهما يحققا العدالة بين المؤمن لهم وشركة التأمين.

ج/٣- تساعد المؤمن لهم على زيادة مبلغ التأمين دون الخضوع للكشف الطبى.

ج/٤- تكاد الأعباء تكون ثابتة خلال مدة التأمين بالنسبة للمؤمن لهم.

ج/٥- تناولت الطريقتين حل لمشكلة التضخم بشئ من الواقعية وبأسلوب علمى يعتمد على أسلوب إحصائى (السلاسل الزمنية).

ج/٦- إعطاء المؤمن لهم الإحساس بمعالجة الآثار السلبية للتضخم.

ويعاب على هاتين الطريقتين، ارتفاع تكلفة الوقت والجهد فى حساب القسط خلال مدة التأمين، وكذلك فى حساب متوسط معدلات التضخم المتوقعة فلابد أن تعتمد على بيانات دقيقة لكى تأتى بنتائج دقيقة.

٣/٢/٤- إصدار وثيقة تأمين الحياة ومعالجة مبلغ التأمين بمعدلات التضخم:

واستخدام معادلة حساب القسط العادية، مع فصل مبلغ الحياة عن مبلغ الوفاة عند تحديد الأثر السلبى على كلاهما. وطبقاً لهذه الطريقة يتم تعديل مبلغ التأمين فى ضوء معدل التضخم المتوقع وبالتالى حساب القسط وفقاً لهذا التعديل باستخدام المعادلة العادية، وللتوضيح نضرب المثال التالى:

شـــخص يرغب فى شراء وثيقة تأمين حياة مختلط بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ولمدة ٢٠ سنة علما بأنه يبلغ من العمر ٣٠ سنة، وبفرض أن معدل التضخم ٨% :

أولا: سوف نجد فى حالة الحياة يتم حساب القسط كالآتى:

مبلغ التأمين المعالج بمعدل التضخم = ١٠٠٠٠ × ١٠٨% = ١٠٨٠٠ جنيه

قيمة القسط = مبلغ التأمين المعالج × (احتمال الحياة × معدل الفائدة الفنى)

القسط فى حالة الحياة = ١٠٨٠٠ × ٤,٣% = ٤٦٤,٤٠ جنيه

ثانيا: فى حالة الوفاة:

وباعتبار أن مبلغ التأمين يغطى تأمين مؤقت سنوى يتجدد بمبلغ يساوى مبلغ الوفاة مضروبا فى معدل التضخم وحساب القسط المقابل للتغير فى مبلغ الوفاة. فسوف نجد أن:

ومن أولا وثانيا نستنتج قيمة القسط المطلوب لوثيقة تأمين حياة مختلط:

القسط لوثيقة حياة مختلط = ٤٦٤,٤ + ٥٤ = ٥١٨,٤ جنيه بدلاً من القسط العادى دون التأثر بمعدلات التضخم = ١٠٠٠٠ × ٤,٣% = ٤٣٠ جنيه.

وهـــذا الفـــرق بالزيادة بين القسط المعالج بمعدلات التضخم والقسط العادى ويبلغ ٨٨,٤ جنـــيه أى بنســـبة ٢٠,٥٦% من القسط العادى وتحصل عليه شركة التأمين نظير معالجة الآثار السلبية للتضخم والتى قد تطرأ على القسط، والمقابلة لزيادة فى مبلغ التأمين تقـــدر بمبلغ ٨٠٠ جنيه فى مثالنا قد زيد به مبلغ التأمين ويحصل عليه المؤمن له فى ظل التضخم فيصبح مبلغ التأمين ١٠٨٠٠ جنيه بدلاً من ١٠٠٠٠ جنيه عند تاريخ الاستحقاق.

٤/٢/٤- إصـــدار وثـــيقة تأميـــن حـــياة والتى يتحدد مزاياها للمستفيدين على أساس قيم الوحدات الاستثمارية التى يتم استثمار أموال الوثيقة فيها:

وهـــنا يـــتحمل المؤمـــن لهم المخاطر الاستثمارية بالكامل ويقتصر دور شركات التأمين على تقديم خبراتها وإمكانياتها فى مجال الاستثمار الذى يتيح إلى درجة كبيرة الحد من مخاطر الاستثمار التى يتحملها المؤمن لهم على الانفراد.

وفـــى حالـــة ضمان الوثيقة لحد أدنى لمبلغ التأمين فى حالة الوفاة، فإن ذلك يعنى تحمـــل شركة التأمين المصدرة لهذه الوثيقة لجزء من مخاطر الاستثمار. علما بأن ضمان حد أدنى لمبلغ التأمين لا تسرى على القيم الخاصة بالتصفية والتى تتوقف تماما على قيمة الوحدات الاستثمارية المشتراه لحساب الوثيقة. وهنا توجد حالتين:

الحالة الأولى:

وتعتمد على القسط المتساوى وباستخدام بيانات المثال السابق نجد أن:

∴ القسط = مبلغ التأمين × (احتمال الحياة × معدل الفائدة الفنى)

∴ القسط = ١٠٠٠٠ × ٤,٨% = ٤٨٠ جنيه

وينقسم هذا الجزء إلى جزئين:

الجزء الأول: يغطى خطر الوفاة (تأمين مؤقت)

= ١٠٠٠٠ × ٥‰ = ٥٠ جنيه

الجزء الثانى: يغطى خطر الحياة (الوقفية البحتة)

= ٤٨٠ - ٥٠ = ٤٣٠ جنيه

ويوجه قسط الحياة للاستثمار فى صكوك من الأسهم والسندات فى صناديق خاصة بشـــركة التأمين لدى بورصة الأوراق المالية، وبفرض أن عدد الصكوك التى تخص هذه الوثيقة عشرة صكوك.

$$\text{قيمة الصك الواحد} = \frac{\text{المبلغ المستثمر}}{\text{عدد الصكوك}}$$

$$= \frac{٤٣٠}{١٠} = ٤٣ \text{ جنيه}$$

وبفرض أن نتائج الاستثمار خلال العام كانت كما يلى:

السنة	القيمة السوقية فى بداية الفترة	القيمة السوقية فى نهاية الفترة	التوزيعات	الإجمالى
١	٤٣,٠	٤٥,٤	١,٠٠	٤٦,٤٠
٢	٤٥,٥	٤٤,٠	٠,٧٥	٤٤,٧٥
٣	٤٤,٧	٤٧,٣	٢,٣٠	٤٩,٦٠
٤	٤٢,٣	٤٥,٦	٢,٢٠	٤٧,٨٠
٥	٤٣,٧	٤٦,٢	١,٤٠	٤٧,٦٠

فإذا حدثت الوفاة فإن المبلغ المستحق للمؤمن له:

فى السنة الأولى = ١٠٠٠٠ + (٤٦,٤ × ١٠) = ١٠٤٦٤,٠ جنيه

وإذا حدثت فى السنة الثانية = ١٠٠٠٠ + (٤٤,٧٥ × ١٠) = ١٠٤٤٧,٥ جنيه

وإذا حدثت فى السنة الثالثة = ١٠٠٠٠ + (٤٩,٦ × ١٠) = ١٠٤٩٦,٠ جنيه

وهكذا بالنسبة لسنوات مدة الوثيقة ووفقاً لبيانات الجدول بعد استكمالها بالطبع.

أما فى حالة الحياة فإن:

المـــبلغ فـــى تـــاريخ الاستحقاق = مبلغ التأمين + {(القيمة السوقية فى نهاية لفترة لسنة الاستحقاق + التوزيعات لسنة الاستحقاق) × عدد الصكوك}

الحالة الثانية:

وتعـــتمد هـــذه الطـــريقة على القسط الطبيعى وليس القسط المتساوى، وطبقاً لهذه الطـــريقة لا يوجد مبلغ تأمين محدد ولا يوجد قسط محدد، وبالتالى ليس هناك التزام ثابت على المستأمن ولكن يدفع قسط معين كل فترة.

(أ) يتم تحديد التزام المستأمن بعلاوة تضخم على القسط:

فـــرق القســـط = القسط الذى يرغب المؤمن له فى دفعه – تكلفة خطر الوفاةحسب سن المؤمـــن له فى هذه السنة

هـــذا الفـــرق يـــتم استثماره فى الأسهم والسندات، وذلك من خلال عدد معين من وحدات الاستثمار.

ولتوضيح أثر التضخم وبفرض توافر البيانات الآتية:

السنة	مبلغ التأمين	احتمال الوفاة	القسط	معدل التضخم الفرضى (%)	المبلغ المقابل للتضخم
١	١٠٠٠٠	٠,٠٠٧٣	٧٣	٨	٨٠٠
٢	١٠٠٠٠	٠,٠٠٧٥	٧٥	٨	٨٠٠
٣	١٠٠٠٠	٠,٠٠٧٦	٧٦	٦	٦٠٠
٤	١٠٠٠٠	٠,٠٠٧٩	٧٩	٧	٧٠٠
٥	١٠٠٠٠	٠,٠٠٨٠	٨٠	١٠	١٠٠٠

علاوة التضخم = المبلغ المقابل للتضخم × احتمال الوفاة.

٨٠٠,٠٠ × ٠,٠٠٧٣ = ٥,٨٤ جنيه

٨٠٠,٠٠ × ٠,٠٠٧٥ = ٦,٠٠ جنيه

٦٠٠,٠٠ × ٠,٠٠٧٦ = ٤,٥٦ جنيه

٧٠٠,٠٠ × ٠,٠٠٧٩ = ٥,٥٣ جنيه

١٠٠٠,٠ × ٠,٠٠٨٠ = ٨,٠٠ جنيه

وبعد ذلك تضاف علاوة التضخم إلى القسط الذى رغب فى دفعه المؤمن له والسابق تحديده بداية.

(ب) ويتحدد مبلغ التأمين المستحق فى أى وقت سواء فى حالة الوفاة أو فى حالة استحقاق مبلغ التأمين وفقا للمعادلة الآتية:

مبلغ التأمين المستحق = مبلغ التأمين السابق تحديده وحسب رغبة المؤمن له + القيمة السوقية للأسهم والسندات المستثمرة لحساب العقد

علما بأنه إذا توقف المؤمن له عن دفع الأقساط بعد تحديدها أو فى أى وقت، فإنه يتم استنفاذ حسابه لدى الشركة لتغطية خطر الوفاة إلى أن يصل رصيده (صفر – دائن – مدين) فيسوى الحساب، وفى هذه الحالة يتم إلغاء الوثيقة.

وبصفة عامة يمكن أن يتفرع عن الأنواع السابقة سواء المطورة أو المقترحة أنواع أخرى فرعية قد تختلف فى عنصر أو آخر خاصة فى كونها ذات قسط ثابت أو متغير، ولكنها تدور حول نفس الأساس وهو زيادة مبلغ التأمين من سنة إلى أخرى لملاقاة الآثار السلبية للتضخم على القوة الشرائية لمبلغ التأمين الثابت كما هو الحال فى الأسلوب التقليدى للتأمين على الحياة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن شركات التأمين تعانى مثلها مثل كافة الشركات فى القطاعات الإقتصادية المختلفة من ارتفاع نفقاتها الإدارية المختلفة فى أوقات التضخم، فعادة ما تستطيع هذه الشركات أن تواجه الزيادة فى نفقاتها فى أوقات التضخم من الزيادة فى هذه الإيرادات، فى ظل المنافسة وإتفاقيات الجات.

والجدير بالذكر أنه وإن كانت ظاهرة التضخم التى انتشرت فى معظم بلدان العالم واستمرت فى السنوات الأخيرة هى السبب الرئيسى الأول فى ظهور وانتشار هذه الأنواع الجديدة والمتجددة من وثائق التأمين على الحياة والتى تضمن عائداً أو مبلغ تأمين متزايد من سنة لأخرى، فإنه توجد أيضاً أسباب أخرى تابعة ساعدت على ظهور وانتشار هذه الأنواع من وثائق التأمين على الحياة، مثل المنافسة من قبل المؤسسات المالية الأخرى، وارتفاع أسعار الفائدة على الودائع والقروض وأخيراً التطور العظيم فى الإمكانيات المتاحة

لأجهزة الكمبيوتر، وإتباع استراتيجيات المنافسة لشركات التأمين.

ولقد سايرت شركات التأمين فى السوق المصرى التطور العالمى فى أساليب التأمين على الحياة، وطبقت منذ سنوات عديدة نظام التأمين على الحياة مع الاشتراك فى الأرباح، واستطاعت تلك الشركات أن تزيد النسبة المئوية لزيادة مبلغ الوثيقة عدة مرات ولم تطبق أى شركة فى السوق المصرى حتى اليوم أنواع الوثائق المرتبطة بالأرقام القياسية لأسعار التجزئة (المستهلك) أو بمجموعة من الأوراق المالية مثلما فعلت شركات التأمين على الحياة فى السوق الخارجى مثل سوق إنجلترا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، ذلك لأن تطبيق هذه الأنواع الأكثر تطورا رهن بتطور وتقدم أسواق المال وضخامتها وارتفاع مستوى المعيشة للأفراد وزيادة إقبالهم على التأمين على الحياة فى الدول التى يعمل فيها بهذه الأنواع المتطورة من الوثائق، هذا بالإضافة إلى أن هذا الأمر يتطلب أيضا تطورا إداريا خاصا داخل شركات التامين التى تمارسه.

وبالرغم من أن هذه الأساليب المستحدثة فى التأمين على الحياة قد نجحت فى مواجهة الآثار السلبية للتضخم بعد أن عجز عن ذلك أسلوب التأمين التقليدى، وما زال البحث يدور عن أساليب أخرى مبتكرة يمكن أن تكون أكثر توفيقا فى تحقيق ذلك، خاصة فى ظل إتفاقيات الجات.

إلا أنه يجب علينا أن لا ننسى أنه بالإضافة إلى التطور المشار إليه فى أساليب التأمين فإن أهمية التأمين على الحياة ما زالت تستمد قوتها أيضا من تأمين خطر الوفاة حيث يطمئن حامل الوثيقة من أن ورثته أو من يحددهم سيضمنون دخلا مناسبا لهم فى حالة وفاته المفاجئة أو قبل الأوان وهذه الميزة ينفرد بها تأمين الحياة عن باقى الأوعية الادخارية الأخرى.

٥- دور وثائق تأمين الحياة كعنصر مساعداً فى الحد من التضخم:

لا شك أن التطور الذى أشرنا إليه فى أساليب التأمين والسياسات الاستثمارية لشركاته سيحافظ على بقاء نشاط التأمين ونموه المضطرد بالرغم من تفشى الظاهرة التضخمية واستمرارها. ولا شك أيضا أن بقاء نشاط التأمين ونمو نشاطه يعنى بقائه كعنصر إقتصادى يساعد فى الحد من التضخم، فالتأمين وسيلة ادخارية جيدة وهى بذلك تعتبر عنصراً مساعداً فى الحد من التضخم حيث أن زيادة المدخرات تعنى تقليل الإنفاق والطلب على السلع والخدمات مما يحد من التضخم ومن ارتفاع الأسعار وتقلبها، كذلك فإن زيادة المدخرات عندما تتحول إلى زيادة فى الاستثمار وتدعيم الإنتاج فى القطاعات المختلفة تؤدى فى النهاية إلى المساعدة فى زيادة المعروض من السلع والخدمات وهذا أيضا يعتبر عنصراً من العناصر التى تؤدى إلى الحد من التضخم ومن ارتفاع الأسعار.

كما أن التأمين بصفة عامة يؤدى إلى شيوع مناخ الأمان وإلى العمل باطمئنان وبكفاءة عالية دون خوف أو تردد ودون تأخر أو توقف غير عادى فى حالة حدوث الخطر المؤمن منه، ولا يخفى أن وجود التعويض الناتج عن التأمين هو الذى يضمن ويدعم هذا الاطمئنان وعدم التأخر أو التوقف غير العادى وإصلاح ما تلف فى الوقت المناسب وبالتالى تظل عجلة الإنتاج دائرة وتساهم بتزايد مستمر فى المعروض من السلع والخدمات وبالتالى فى تخفيف وطأة التضخم.

وعـندما تسـتثمر شـركات التأمين جزءاً هاماً من أموالها الاحتياطية فى شراء السـندات والأوراق المالـية الحكومية – التى غالباً ما تلزمها بها قوانين دولها – فإن هذه الشـركات تسـاهم بذلـك فى تمويل النفقات الحكومية من مدخرات حقيقية وليس بأسلوب الـتمويل بالعجـز أو عـن طريق زيادة الإصدار النقدى، ومن المؤكد أن أسلوب شركات التأميـن من تمويل جانب من الإنفاق الحكومى بمدخرات حقيقية هو أسلوب صحى وغير تضـخمى ومـتوازن ويمكـن أن يكون له دول هام فى سياسة الحكومة لمواجهة التضخم والحد منه.

المبحث الخامس
نتائج وتوصيات البحث

١- نتائج البحث

نعـرض فـيما يلى أهم النتائج التى توصل إليها البحث من خلال التحليل السابق والتى يمكن من خلالها اختبار مدى صحة الفروض التى بنى عليها البحث:

١/١- قدمت الدراسة عرضاً لنتائج حساب مقاييس التضخم المختلفة فى الإقتصاد المصرى فـى الفترة التى تبدأ باستئناف الخطط الخمسية، أى من عام ١٩٩٢/٩١ حتى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

١/٢- تتمـثل مقايـيس التضخم المعروضة فى الأرقام القياسية للأسعار بأنواعها المختلفة بالإضافة إلى المقاييس التى ترتبط بالطلب والمتغيرات النقدية وهى معدل الضغط التضخمى، معدل الفجوة التضخمية ومعدل الإفراط النقدى.

١/٣- واجهـت الدراسـة مشكلة عدم وجود سلسلة واحدة متسقة من البيانات تشمل الفترة الزمنـية كلها، وقد واجه الباحث ذلك باستخدام معدلات نمو المتغيرات من واقع البيانات الحديثة لاستكمال سلسلة البيانات بشكل منسق.

١/٤- أن الأرقام القياسية للأسعار وبصفة خاصة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين تعتبر أداة جيدة لقياس التغيرات التى تطرأ على أسعار المستهلكين والتغيرات التى تطرأ على القوة الشرائية للنقود.

١/٥- أن كـبح جماح التضخم ومجابهة تلك المشكلة، يعتبر أحد الركائز الأساسية لنجاح سياسـة إصـلاح المسـار الإقتصادى وهذا ما تهدف إليه الحكومات وتساعدها الشركات والمنظمات، لهذا ، وفى ضوء ما تحقق من نتائج إيجابية حتى الآن فمن المـتوقع انخفـاض معدل التضخم فى السنوات القادمة، نتيجة إتباع استراتيجيات إتفاقيات الجات.

١/٦- نتـيجة للطبيعة التراكمية لظاهرة التضخم فإن زيادة المستوى العام للأسعار خلال فترة ما يمكن أن يؤدى إلى مزيد من الاتجاهات التضخمية فى المستقبل، إذ تعتبر مشـكلة التضخم ذات أهمية بالغة من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، نظـراً لمـا تحدثـه من تغيرات فى توزيع الدخول الحقيقية بين أفراد المجتمع، ولآثارها السلبية على عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية خاصة عندما يتسم التضخم بالجدة والدوام لفترة طويلة.

٧/١- إن التضخم يؤثر بشكل ملحوظ على قرارات الأفراد الخاصة بالادخار والاستثمار وشراء التأمين، إذ من المتوقع أن يؤدى الارتفاع المستمر فى الأسعار إلى ضعف الميل للادخار وشراء التأمين خاصة إذا كان سعر الفائدة أو العائد غير كاف لتعويض أصحابها عن التدهور فى القوة الشرائية للنقود.

٨/١- أسفرت الدراسة عن أربع إصدارات لمكافحة الآثار السلبية للتضخم بالإضافة للإصدارات المتطورة، وأيضا السياسات الاستثمارية المطلوبة لشركات التأمين لمواجهة آثار التضخم، وهكذا يظل التأمين عنصراً مساعداً فى الحد من التضخم.

٩/١- إن إصدار بعض وثائق تأمين الحياة المطورة والوثائق الأربع المقترحة سوف يحد من الآثار السلبية للتضخم، ويزداد تباعاً إقبال جمهور العملاء على تلك الوثائق لإحساسهم بالرضا عن تأمين الحياة، وانخفاض معدلات الإلغاء ومعدلات التصفية بالنسبة لشركات التأمين..

١٠/١- زادت أهمية الخدمات فى مجال التجارة العالمية بما أدى إلى دخولها فى المجالات المستحدثة فى إتفاقيات الجات لتحرير التجارة بما يؤثر على منظمات الخدمات المصرية بصفة عامة، وشركات التأمين بصفة خاصة من حيث المنافسة من الشركات العالمية بسبب الاختلاف فى رأس المال والتكنولوجيا والعاملين والإدارة.

١١/١- يؤثر تحرير تجارة الخدمات بصفة عامة، وتجار خدمات التأمين بصفة خاصة على المنظمات المصرية من حيث: تحرير قطاع الخدمات، وفتح الأسواق المصرية للمنظمات الأجنبية، ودخول شركات التأمين المصرية إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، بما يؤثر على كفاءة العاملين، والتكولوجيا المستخدمة، وتطوير قطاع الخدمات التأمينية، ويظهر أهمية ذلك مع تعديل التشريعات والقوانين المنظمة لذلك والتى تؤثر على درجات الحماية للشركات الوطنية.

٢- توصيات البحث:

وبناء على نتائج البحث يمكن أن يوصى الباحث بالتوصيات الآتية:

١/٢- استمرار سياسة تحرير الفائدة للوصول بهذا إلى السعر الحقيقى الموحد، كما نوصى بالاهتمام الكافى لتنفيذ مشروع التأمين على الودائع حماية المودعين سواء بالعملة الوطنية أو العملات الأجنبية.

٢/٢- تجنب الاعتماد على الإصدار الجديد فى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، والاعتماد بقدر الإمكان على تمويله بموارد حقيقية.

٣/٢- اتساق سياسة الحكومة فى مجال الاستثمار مع برنامج تحرير الاقتصاد القومى وأعمال قوى السوق، والذى يهدف فى نفس الوقت إلى قصر النشاط الإقتصادى الحكومى على المشروعات الاستراتيجية القائمة.

٤/٢- تتمثل فلسفة الإصلاح الإقتصادى فى العودة إلى نظام الحرية الإقتصادية وإطلاق قوى السوق بطريقة تدريجية داخل إطار متكامل من السياسات الإقتصادية والمالية والنقدية والإجتماعية التى تتسق فيما بينها، أما وظيفة الدولة الإقتصادية فتتمثل فى مراعاة البعد الإجتماعى وحماية المواطنين الأقل حظا وتصحيح

المسـار الإقتصـادى كلما عجزت قوى السوق عن تحقيق الأهداف التى يسعى المجتمع إلى تحقيقها.

٢/٥- ضـرورة وضـع استراتيجية واضحة لشركات التأمين تأخذ فى الاعتبار معدلات التضخم وأثرها السلبى على وثائق تأمين الحياة.

٢/٦- إعـادة النظر فى السياسات الاستثمارية والأسس الموضوعية للاستثمار فى شركات التأميـن مع الإعلان باستمرار عن نتائج تلك الاستثمارات وكيفية مشاركة وثائق تأمين الحياة فى الأرباح.

٢/٧- إعطـاء الاهتمام الكافى للتطوير المستمر فى تصميم وثائق تأمين الحياة بما يتمشى مع تقلبات معدلات التضخم وأسعار السوق، لزيادة إقبال جمهور العملاء على تلك الوثائق.

٢/٨- ضـرورة مساهمة الخدمات المصرية بنصيب كبير فى الناتج القومى وفى العمالة، ودخـول مصـر فـى اتفاقيات الجات فى مجال التأمين ضمن مجالات أخرى، واعـتماد الخدمـات التأمينـية على المهارة والمعرفة بجانب التكنولوجيا الحديثة وخاصـة تكنولوجـيا الإدارة، والاتصالات والمعلومات، كما يمكن الاعتماد على المصادر الخارجية الأوربية والأمريكية واليابانية فى التجهيزات والآلات اللازمة للعمليات.

٢/٩- ضـرورة إعطاء أهمية خاصة لتبنى إستراتيجيات المنافسة لسوق التأمين المصرى بيـن الأسواق العالمية، من حيث تقديم الجودة العالية بسعر منخفض، مع تحقيق المرونة فى الإنتاج للخدمات التأمينية.

أولاً: المراجـــــــــع

مرتبة حسب ورودها فى البحث:

١- د. ســـهير أبو العينين، "أثر سياسات الإصلاح الإقتصادى على الأسعار فى مصر"، معهد التخطيط القومى، الجزء الأول – قضايا التخطيط والتنمية رقم (٩٣) – سبتمبر ١٩٩٧.

٢- الهيئة المصرية للرقابة على التأمين – الكتاب الإحصائى السنوى – ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

٣- د. محمود حسن حسنى، محددات الميزة النسبية فى الخدمات وتجارة مصر الخارجية، مؤتمر جامعة حلوان الرابع، مايو ١٩٩٥، ص ٣٦ – ٤٢.

١/٤- د. غـــادة أحمد عبد الفتاح حسن، إتفاقية التجارة فى الخدمات (الجات) وأثرها على سوق التأمين العربى، مايو ١٩٩٥، ص ١ – ٢٤.

٢/٤- د. نـــور الدين عبد الله نور، أثر دخول شركات التأمين الأجنبية على سوق التأمين العربى فى ضوء إتفاقية الجات، الأهرام الإقتصادى، العدد ١٣٥٦، مارس ١٩٩٩، ص ٤٤ – ٤٦.

٥- بـــرنارد هوكمان – وكارلو بريمو، تجارة الخدمات وأثارها على البلاد العربية، ندوة صـــندوق الـــنقد العـــربى بالإشـــتراك بين البنك الدولى والصندوق العربى للإنماء الإقتصادى، مايو ١٩٩٧.

٦- د. أميـــنة عـــز الديـــن عبد الله، تحرير تجارة الخدمات وموقف الدول النامية، مؤتمر تحرير الإقتصاد المصرى وإندماجه فى السوق العالمى، مايو ١٩٩٨، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ١١ – ١٣.

7- GATT, The General Agreement on Tariffs and Trade, final act, the results of the urguay round of multilateral trade negotiations, 1996, P.P. 1 - 5.

8- World Bank – Trends in Developing Economies, 1997, A World Bank Book.

٩- د. محمـــد زكى شافعى، مقدمة فى النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤.

١٠- د. سهير أبو العنين، مرجع سبق ذكره.

١١- د. أحمد نصحى و د. ممدوح حبة، آليات التضخم من خلال العوامل النقدية، مركز البحوث والدراسات الإقتصادية والمالية – كلية الإقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

١٢- د. فتحـــية زغلـــول، تقييم مقاييس التضخم فى مصر، مركز البحوث والدراسات الإقتصادية والمالية – كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.

١٣- د. ناديـــة مكـــارى جـــرجس، تعقيب على بحث تقييم مقاييس التضخم فى مصر والعـــالم، مركز البحوث والدراسات الإقتصادية والمالية – كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.

١٤- د. فتحية زغلول، مرجع سبق ذكره.

١٥- المرجع السابق.
١٦- د. أحمد نصحى و د. ممدوح حبه، مرجع سبق ذكره.
١٧- الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، مرجع سبق ذكره.
١٨- الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، مرجع سبق ذكره.
١٩- شركة الشرق للتأمين، سجلات وتقارير الشركة، يونيو ٢٠٠٣.
٢٠- شركة الشرق للتأمين، المرجع السابق.

ثانياً: الدوريات والتقارير

١- الدوريات والتقارير العربية:
١/١- الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء، قياس اتجاهات التضخم فى جمهورية مصر العربية، مرجع رقم ٢٠٢٢/٧١/٢٠٠١، القاهرة أغسطس ٢٠٠١.
٢/١- البنك الأهلى المصرى، النشرة الإقتصادية، القاهرة، أعداد مختلفة.
٣/١- البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، القاهرة، أعداد مختلفة.
٤/١- الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، الكتاب الإحصائى السنوى، السنوات من ٩١/ ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٢/٢٠٠٣.
٥/١- مجلس الشورى - لجنة الشئون المالية والإقتصادية إدارة التنمية فى الإقتصاد القومى عام ٢٠٠٠، تطوير ميزان المدفوعات المصرى ٢٠٠٢، والملحق رقم (٢).
٦/١- وزارة التخطيط، تقرير خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١)، الإطار المبدئى، الجزء الأول، فبراير ٢٠٠٢.

٢- الدوريات الأجنبية:
2/1- J. D. Cummins, "Statistical and Financial Models of Insurance Pricing and the Insurance Firm.", the journal of risk and insurance, No. 58, 1991, P.P. 266 – 290.
2/2- World Bank, (1995), World Development Report, Washington D.C.